

أول

أسئلة وأجوبة

في مصطلح الحديث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

س ١ : اذكر طرفاً من أهمية علم الحديث؟

ج ١ : علم الحديث من أجل العلوم الشرعية ، إن لم يكن أجلها ، فعليه وبه تقوم سائر العلوم الشرعية ، ومن لم يكن عنده إلمام به أخطأ ، وأوقع غيره في الخطأ ، وانحرف عن النهج السديد من حيث يشعر ، ومن حيث لا يشعر ، سواء كان مُفسِّراً أو فقيهاً أو أصولياً أو واعظاً أو مؤرخاً .

● فقد تجد مُفسِّراً من المفسرين يفسر آيات من كتاب الله ، ويجتهد في تفسيرها غاية الاجتهاد ، إلا أنه جانب الصواب بعد هذا الاجتهاد كله ؛ وذلك لأنه بنى تفسيره للآيات على أحاديث ضعيفة ، أو موضوعة ، أو أثر لا يثبت عن قائله .

● وقد تجد فقيهاً يصول ويجول في مسألة فقهية لتحريرها ، ويحاول - قدر جهده - الوصول إلى الصواب فيها ، ولكنه لا يُوفِّق ؛ لأنه بنى رأيه فيها على حديث ضعيف ، وهو لا يشعر .

● وكذلك بالنسبة لأهل الأصول ، تجد فيهم - مثلاً - أصولياً يؤضل قاعدة من القواعد التي تُبنى عليها الأحكام ، وتؤسِّسُ عليها مسائل من الدين ، يُوصلها على حديث ضعيف ، فتأتى القاعدة وما ركب عليها بضررٍ على الدين أكثر من النفع الذي رجاه مؤسسها ومؤصلها .

• وما أكثر هذا في الوعاظ، الذين يزعمون أنهم يقربون الناس إلى ربهم، ولا يشعرون أنهم يكذبون على رسول الله ﷺ، ويتقولون عليه ما لم يقل، بل ويكذبون على الله عز وجل؛ إذ ينسبون إليه ما لا يُحصى مما لم يقله - سبحانه - من الأحاديث القدسية^(١)، بعضها فيه الخطأ الصراح الذي يضاد قواعد أهل السنة والجماعة، وأصول الدين من الكتاب الحكيم والسنة النبوية المطهرة، فضلاً عما فيه من وصف الرب سبحانه بما لم يصف به نفسه، فلا يتعدون بأفعالهم هذه عن الوقوع تحت طائلة قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (١٤٤).

[الأنعام: ١٤٤]

• أما المؤرِّخون، فحدّث ولا حرج، فقد قلّ فيهم الصالحون، وفشا فيهم الكذب، فزوّروا التاريخ، وزيّفوا الحقائق، وشوّهوا جمال سيرة النبي ﷺ بما اختلقوه فيها ونسبوه إليها، فكان علم الحديث الحكم في ذلك كله، فجزى الله أهله خير الجزاء؛ إذ نافحوا عن سنة نبيهم ﷺ، وصحّحوا مسارات العلوم الشرعية، ونظفوا سقياها من كل شائبة ودخيلة، فعظّم الله أجرهم، وغفر زلاتهم، ورفع درجاتهم، وأسكنهم فسيح الجنان.

• هذا طرف من أهمية علم الحديث ومصطلحه، ولو كان المجال هنا مجاله لأوردنا ما لا يتسع المقام هنا لبيانها، ولكن في ذلك ذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.



(١) انظر كتاب: «ضعيف الأحاديث القدسية» لأخيना أحمد العيسوى حفظه الله.

س ٢ : ما معنى الطريق (أو السند) ؟ وما معنى المتن ؟ مثل لما

تقول ؟

ج ٢ : الطريق : هو سلسلة الرجال الموصلة للمتن .

والمتن : هو ما ينتهي إليه السند من الكلام .

وكمثال لذلك : ما أخرجه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود

(واللفظ لأبي داود) :

حدثنا سليمان بن حرب ، حدثنا حماد ، عن أيوب ، عن نافع ،

عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » .

فقوله : (حدثنا سليمان بن حرب ، حدثنا حماد ، عن أيوب ، عن

نافع ، عن ابن عمر) هو السند ، وقوله : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » هو المتن .



س ٣ : إلي كم قسم ينقسم الحديث من ناحية عدد

الطرق ؟

ج ٣ : ينقسم الحديث من ناحية تعدد الطرق إلى قسمين :

١ - متواتر .

٢ - آحاد .



س ٤ : ما الحديث المتواتر ؟

ج ٤ : هو الحديث الذي يأتي عن عدد كبير من الرواة (وذلك في

كل طبقة من طبقات السند) يستحيل تَوَاطُؤُهُمْ على الكذب، ويستندون إلى أمرٍ محسوس.

توضيحات وتنبيهات على التحريف:

١ - حَدَّدَ بعضُ أهلِ العلمِ عددَ طُرُقِ المتواترِ بالأربعة، وبعضهم عَيْنَهُ بالخمسة، وبعضهم عَيْنَهُ بالعشرة، وبعضهم بالأربعين، وبعضهم بالسبعين، إلى غير ذلك، والذي عليه الأكثر هو العدد الذي يحصل به اليقين.

عُزِيَ هذا القول إلى جمهرة أهل العلم . [راجع : «توضيح الأفكار» (ص ٢/٤٠٣)].

٢ - معنى يستندون إلى أمر محسوس كقولهم: حَدَّثَنَا، أو سَمِعْنَا، أو لَمَسْنَا.



س ٥ : إلى كم قسم ينقسم المتواتر؟ عرف كل قسم؟

ج ٥ : ينقسم المتواتر إلى قسمين :

١ - متواتر لَفْظِي ، وهو: ما تواتر لفظه .

٢ - متواتر مَعْنَوِي .

قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ١٨٠): وهو أن ينقل جماعة يستحيل تَوَاطُؤُهُمْ على الكذب وقائعَ مختلفة ، وتشترك في أمرٍ يتواتر ذلك القَدْرُ المشترك، كما إذا نقل رجلٌ عن حاتم مثلاً أنه أعطى جملاً، وآخر أنه أعطى فرساً، وآخر أنه أعطى ديناراً، وهلم جرا، فيتواتر القدر المشترك بين إخبارهم ، وهو الإعطاء ؛ لأن وجوده مشترك من جميع هذه القضايا.

س ٦ : مثل للأحاديث المتواترة اللفظية بأمثلة ، وللمتواتر

المعنوي بمثال.

ج ٦ : مثال للمتواتر اللفظي حديث : «من كَذَبَ عَلَى متعمداً فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» ، وحديث : «نَضَرَ اللَّهُ امراً سمع مقالتي فوعاها ، ثم أداها كما سمعها» ، وحديث : «من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة» .

ومثال المتواتر المعنوي أحاديث «رفع اليدين في الدعاء» .



س ٧ : ما الكتب المؤلفة في الأحاديث المتواترة؟

ج ٧ : وقفنا منها على:

١ - «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» للسيوطي .

٢ - «نظم المتناثر في الحديث المتواتر» للكتاني .



س ٨ : ما خبر الأحاد؟

ج ٨ : الأحاد : ما ليس بمتواتر .



س ٩ : إلى كم قسم ينقسم خبر الأحاد؟ وما هذه

الأقسام؟

ج ٩ : ينقسم خبر الأحاد إلى ثلاثة أقسام وهي :

١ - المشهور .

٢ - العزيز .

٣ - الغريب (الفرد) .



س ١٠ : ما الحديث المشهور (عند المحدثين) ؟

ج ١٠ : هو : ما رواه في كل طبقة ثلاثة فأكثر من غير أن ينتهي إلى التواتر ، وقيل : إنه يكفي أن يكون الراوى في الطبقة الأولى «وهم الصحابة» أقل من ثلاثة .



س ١١ : ما الحديث العزيز ؟

ج ١١ : هو : ما رواه في كل طبقة اثنان ، وقد يكون الحديث عزيزاً عن أحد الرواة ، وذلك إذا رواه عنه راويان .



س ١٢ : ما الحديث الغريب (الفرْد) ؟ اذكر مثالا له ؟

ج ١٢ : هو : ما انفرد بروايته راوٍ واحد .

ومثاله : حديث «إنما الأعمال بالنيات» تفرد به عن رسول الله ﷺ عمر بن الخطاب ، ورواه عن عمر علقمة بن وقاص الليثي ، ورواه عن علقمة بن وقاص الليثي محمد بن إبراهيم التيمي ، ورواه عن محمد بن إبراهيم التيمي يحيى بن سعيد الأنصاري .



س ١٣ : ما الفرق بين حديث الآحاد ، والحديث المتواتر ، من ناحية القبول أو الرد (أو الصحة والضعف)؟

ج ١٣ : الحديث المتواتر مقطوعٌ بصحته ، أى مقبول قطعاً ، أما حديث الآحاد فمنه الصحيح المَقْبُول ، ومنه الضعيف المَرْدُود .



س ١٤ - إلى كم قسم ينقسم الحديث من ناحية الصحة والضعف؟

ج ١٤ : الذى استقر عليه العمل ، أن الحديث ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهى :

١ - الصحيح .

٢ - الحسن .

٣ - الضعيف .

وقد كان أكثر المتقدمين على تقسيم الحديث إلى قسمين فقط ، وهما : الصحيح والضعيف ، والذي أدخل اصطلاح الحسن هو الترمذى - رحمه الله - وكان قبله قليلاً ما يُطلق .



س ١٥ : عرف الحديث الصحيح لذاته؟

ج ١٥ : هو : الحديث المُسْنَدُ الذى يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ، ولا يكون شاذاً ولا مُعَلَّلاً .



س ١٦ : **وضح التعريف السابق؟**

ج ١٦ : **الْمُتَّصِلُ** : ما سَلِمَ إِسْنَادُهُ مِنْ سُقُوطٍ فِيهِ ، بحيث يكون كل

رجاله سمع ذلك المَرْوِيَّ من الذي رواه عنه .

الْعَدْلُ : من له مَلَكَةٌ تحمله على ملازمة التقوى والمروءة .

الضَبْطُ : ينقسم إلى قسمين :

١ - **ضبط صَدْرٍ** : وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن

من استحضاره متى شاء .

٢ - **ضبط كِتَابٍ** : وهو أن يحفظ كتابه من ورَاقِي السُّوءِ .

الشَّادُّ : هو مخالفة الثقة لمن هو أوثقُ منه ، هذا الذي استقر

عليه العمل الآن .

المُعَلَّلُ : هو ما به عِلَّةٌ قاذحة ^(١) ، وتنقسم العلة إلى قسمين :

١ - **علة قاذحة وكمثال لها** : إسقاط ضعيف بين ثقتين ، قد

سمع أحدهما من الآخر .

٢ - **علة غير قاذحة وكمثال لها** : إبدال ثقة بثقة .

وكما هو واضح أن العلة القاذحة تُضَعِّفُ الحديث وغير القاذحة لا

تؤثر على صحته .



س ١٧ : **بماذا يُرمز للعدل الضابط؟**

ج ١٧ : يرمز للعدل الضابط برموز منها : أوثق الناس - ثقةٌ ثُبَّتْ -

ثقةٌ متقنٌ - ثقةٌ حجةٌ - ثقةٌ فقيهٌ - ثقةٌ ثقةٌ - ثقةٌ - حجةٌ .

(١) والعلة القاذحة : هي سبب قاذح مؤثر في الحديث ، مع أن ظاهر الحديث السلامة .

س ١٨ : ماذا يعنى قول ابن معين فى الرجل : « لا بأس به » ؟

ج ١٨ : قول ابن معين فى الرجل : « لا بأس به » ، يعنى أنه ثقة .



س ١٩ : من المحدث الذى ضَعُفَ بسبب عدم ضبط

الكتاب ؟

ج ١٩ : هو سفيان بن وكيع ، كان له ورَّاقُ سوءٍ يُدخِل فى كتبه ما

ليس منها ؛ فضُعِفَ بسببه .



س ٢٠ : ما فائدة أصح الأسانيد ؟

ج ٢٠ : لها فوائد منها :

١ - الاطمئنان على صحة الحديث .

٢ - تكون أحد المرجحات عند الاختلاف .



س ٢١ : ما أصح الأسانيد عند :

١ - أحمد بن حنبل .

٢ - البخارى .

ج ٢١ : أصح الأسانيد عند أحمد : الزُّهْرِي ، عن سالم ، عن أبيه ،

وأصحها عند البخارى : مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر .



س ٢٢ : ما أصح الأسانيد عن أبي بكر رضي الله عنه ؟

ج ٢٢ : أصح الأسانيد عن أبي بكر رضي الله عنه هو : إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر.

□ □ □

س ٢٣ : ما أَوْهَى الأسانيد عن الصديق، وعن علي رضي الله عنهما ؟

ج ٢٣ : أضعف الأسانيد عن الصديق : صدقة الدقيقي، عن فرقد السَّبَخِي، عن مُرَّة الطَّيِّب، عنه . [انظر تدريب الراوي ج ١ / ١٨٠].
وأضعف الأسانيد عن علي : عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن الحارث الأعور، عن علي.

□ □ □

س ٢٤ : أي هذه الاصطلاحات أعلى رتبة: حديث صحيح-

حديث صحيح الإسناد- حديث رجاله ثقات؟

ج ٢٤ : أصحها الأول ، أي : حديث صحيح ؛ وذلك لأنه قد يكون الحديث رجاله ثقات ، لكن فيهم من لم يَسْمَعْ مِنْ مَنْ فوقه ، فيكون مُنْقَطِعًا ، وقد يكون الحديث إسناده صحيحًا ، إلا أنه شاذ أو معلل .

□ □ □

س ٢٥ : من أول من اعتنى بجمع الصحيح ؟

ج ٢٥ : أول من اعتنى بجمع الصحيح : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، وتلاه صاحبه وتلميذه مسلم بن الحجاج النيسابوري .

□ □ □

س ٢٦ : ما شرط كل من البخارى ومسلم لإخراج الحديث فى

صحيحه؟

ج ٢٦ : شرط البخارى المعاصرة، واللّقى، أى: يكون الراوى عاصراً

شيخه، وثبت عنده سماعه منه، وشرط مسلم المعاصرة [زاد بعضهم مع إمكان اللّقى].



س ٢٧ : أيهما أصح البخارى أم مسلم؟ وضح السبب؟

ج ٢٧ : أصحُّهما البخارى لأمر منها:

١ - كون شرط البخارى أشد من شرط مسلم؛ إذ أنه يشترط اللّقى.

٢ - الذين انفرد بهم البخارى دون مسلم، وتكلم فيهم ثمانون رجلاً، بينما الذين انفرد بهم مسلم وتكلم فيهم مائة وستون رجلاً.
[راجع تدريب الراوى]

٣ - لم يكثر البخارى الإخراج لمن تكلم فيه، وليس لواحد منهم نسخة كثيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس، بخلاف مسلم، فإنه أخرج أكثر تلك النسخ كأبى الزبير عن جابر، وسهيل بن أبى صالح عن أبيه، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه.

٤ - إن الذين انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيهم أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطّلع على حديثهم، بخلاف مسلم، فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عن عصره، ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدّم عنهم.

٥ - إن البخارى يُخرّج عن الطبقة الأولى البالغة فى الحفظ

والإتقان، ويخرج عن الطبقة التي تليها في طول الملازمة اتصالاً وتعليقاً،
ومسلم يخرج عن هذه الطبقة أصولاً.

تنبيه:

فاق مسلم البخارى فى الصناعة الحديثية التى تتعلق بسياق
الأحاديث وطرقها متتابعة، وشواهدا بعدها ونبه على اختلاف الألفاظ
والزيادات الشاذة، وما أبعد عن الصواب من قال:

لقد فاق البخارى صحةً كما

فاق فى حسن الصناعة مسلم



س ٢٨ : ما رأيكم فيمن يقتصر على الصحيحين دون
غيرهما من كتب السنة، وهل البخارى ومسلم اشترطا إخراج
كل صحيح؟

ج ٢٨ : لا شك أنه مجانب للصواب، بل وواقع في الضلال لردّه
سنة رسول الله ﷺ التى ثبتت فى غير البخارى ومسلم، فلم يشترط
البخارى ومسلم إخراج كل صحيح، فقد نقل أهل العلم عن البخارى
قوله: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ونقلوا عنه أيضاً: وتركت من
الصحيح مخافة الطول، وقد صحح البخارى نفسه أحاديث ليست فى
صحيحه، وذلك يتضح بصورة كبيرة فى سؤالات الترمذى له، كما فى
سنن الترمذى، والعلل الكبير له.

ونقل أهل العلم عن مسلم كذلك ليس كل: شئ عندي صحيح
وضعته ها هنا.

فلا شك إذن في ضلال من اقتصر علي الصحيحين وردَّ ما سواههما .



س ٢٩ : على أى شيء يُحمل قول الشافعي : « لا أعلم كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك » ؟

ج ٢٩ : هذا قاله قبل أن يؤلّف البخارى ومسلم كتابيهما .



س ٣٠ : ما موضوع المستخرج ؟

ج ٣٠ : هو أن يعتمد المصنّف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع معه فى شيخه ، أو من فوقه ، وشرطه : أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة ، أو تصريح بتحديث أو تسمية من لم ينسب أو غير ذلك .



س ٣١ : ما موضوع المستدرك ؟

ج ٣١ : هو أن يعتمد مصنفه إلى شرط صاحب كتاب ، ويسحب هذا الشرط على أحاديث ليست فى الكتاب ، فإذا انطبقت أدرجها فى كتاب ، وهذا يسمى مُستدرك . كما فعل الحاكم مع البخارى ومسلم .



س ٣٢ : ما الموقف من مُستدرك الحاكم ؟

ج ٣٢ : لا شك أن فيه ما هو صحيح ، ولكن فيه أيضاً ما هو حسن

وضعيف، بل وموضوع، وينبغي التيقُّظ التَّام لكل ما تفرد به الحاكم، ولا يَغُرَّنكَ قول الحاكم : حديث صحيح الإسناد، وموافقة الذهبي له، فالحاكم مُتَسَاهِلٌ جداً في القضاء بالصحة، ولم يُنَقِّحْ كتابه، والذهبي كذلك مُتَسَاهِلٌ في هذا الباب، فكم من رجل يتكلم فيه الذهبي في الميزان، ويصحح حديثه في تعليقه على المستدرک.



س ٣٣ : اذكر بعض الأخطاء التي يقع فيها الحاكم عند قوله: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه؟

ج ٣٣ : يَعْمَدُ الحاكم - رحمه الله - مثلاً إلى سند فيه هُشَيْمٌ عن الزُّهْرِيِّ ، فيقول فيه: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وذلك منه بناءً على أن هُشَيْمًا والزهرى من رجال الشيخين، وكونهما من رجال الشيخين صحيح كما ذكر الحاكم - رحمه الله - لكن هنا نقطة وقع الحاكم بسببها في الوهم، ألا وهي: أن هُشَيْمًا ضعيف في الزهرى خاصة، فلم يخرج البخارى ولا مسلم لهشيم عن الزهرى، وإنما أخرجاه لهشيم عن غير الزهرى، وأخرجاه للزهرى من رواية غير هشيم عنه؛ وذلك لأن هُشَيْمًا كان قد دخل على الزهرى في سنة ثمان وعشرين حديثاً، فلقيه صاحب له وهو راجع، فسأله رؤيتها، وكان ثمَّ ریح شديدة، فذهبت بالأوراق من يد الرجل، فصار هشيم يحدث بما علَّقَ منها بذهنه، ولم يكن أتقن حفظها، فوهم في أشياء منها، ضعف في الزهرى بسببها.

وكذلك القول في سِمَاكٍ عن عكرمة فهو سندٌ ملفق من رجال الشيخين، فسَمَّاكَ من رجال مسلم، وعكرمة من رجال البخارى، فقوله: سَمَّاكَ عن عكرمة لا من شرط البخارى، ولا من شرط مسلم، ورواية

سماك عن عكرمة مضطربة ، فيقول الحاكم في إسناده كسماك عن عكرمة: إنه على شرط الشيخين ، فيظهر وهمه في ذلك.

فينبغي أن يحكم على كل حديث بما يستحق بعد النظر في طريقه، وفي سنده ورواته.



س ٣٤: ما مراتب الحديث الصحيح، وبماذا انتقدت؟

ج ٣٤: قال جمع من أهل العلم: أعلاها مرتبة ما اتفق عليه الشيخان، ثم ما أخرجه البخاري، ثم ما أخرجه مسلم، ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه، ثم ما كان على شرط البخاري، ثم ما كان على شرط مسلم، ثم ما أخرجه الذين اشترطوا في كتبهم الصحة، وانتقد هذا الترتيب بأن المتواتر أعلاها صحة، ودفع هذا الانتقاد بأن المتواتر ليس من مباحث الإسناد، فهو خارج من البحث ، فهو صحيح بلا بحث.

وانتقدت أيضاً بأن ما رواه الجماعة أعلى صحة مما أخرجه الشيخان، ودفع بأن من لم يشترط الصحة لإخراج الحديث لا يزيد إخراج الحديث صحة ، ولكن يظهر أن ما أخرجه الجماعة ينبغي أن يكون أعلى رتبة من المتفق عليه، فالبخاري ومسلم داخلان في الجماعة.



س ٣٥: ماذا تعرف عن (مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ)؟

ج ٣٥: هو كتاب جمع زوائد ستة كتب وهي: مسند أحمد، وأبي يعلى، والبزار ، ومعجم الطبراني الثلاثة (الكبير والأوسط والصغير) على الكتب الستة (الأمهات).

س ٣٦ : ما سنن النسائي المداودة في الكتب الستة؟

ج ٣٦ : هي السنن الصغرى (المجتبى).

□ □ □

س ٣٧ : لماذا انتقى النسائي السنن الصغرى من السنن

الكبرى؟

ج ٣٧ : بناءً على طلب أمير الرملة منه بانتقاء الصحيح من السنن

الكبرى.

□ □ □

س ٣٨ : ما شرط النسائي في كتابه؟

ج ٣٨ : لا يترك راوياً إلا إذا اجتمع الجميع على ترك حديثه، وفُسرَّ

ابن حجر الجميع بطبقتى المتشددين والمتوسطين، فقال: إنما أراد بذلك إجماعاً خاصاً، ثم ذكر الذى فحواه ما تقدم.

□ □ □

س ٣٩ : اذكر بعض المتشددين والمتوسطين؟

ج ٣٩ : أمثلة للمتشددين : شُعْبَةُ - يَحْيَى الْقَطَّانُ - يَحْيَى بن مَعِين -

أبو حاتم.

المتوسطين: سفيان الثوري - عبدالرحمن بن مهدي - أحمد بن

حنبل - البخاري.

□ □ □

س ٤٠ : ما شرط الترمذى؟

ج ٤٠ : قال الترمذى - كما نقل عنه في شروط الأئمة الخمسة للحازمى ص ٥٦ - : ما أخرجت في كتابى إلا حديثاً عمل به الفقهاء .



س ٤١ : اذكر مقاصد الأئمة الخمسة في تخريجهم

للحديث؟

ج ٤١ : في شروط الأئمة الخمسة قال : وأما فرق ما بين الأئمة الخمسة من القصد :

● فغرض البخارى تخريج الأحاديث الصحيحة المتصلة واستنباط الفقه والسيرة والتفسير ، فذكر عَرَضاً الموقوف والمعلق ، وفتاوى الصحابة والتابعين ، وآراء الرجال ، فتقطعت عليه متون الأحاديث وطرقها فى أبواب كتابه .

● وقصد مسلم تجريد الصحاح بدون تعرض للاستنباط ، فجمع أجود ترتيب ، ولم تتقطع عليه الأحاديث .

● وهمة أبى داود جمع الأحاديث التى استدل بها فقهاء الأمصار ، وبنوا عليها الأحكام ، فصنف سننه ، وجمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل ، وهو يقول : ما ذكرت فى كتابى حديثاً أجمع الناس على تركه . وما كان منها ضعيفاً صرح بضعفه ، وما كان فيه علة بينها ، وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم ، وذهب إليه ذاهب ، وما سكت عنه فهو صالح عنده ، وأحوج ما يكون الفقيه إلى كتابه .

● ملّمح الترمذى الجمع بين الطريقتين ، كأنه استحسّن طريقة

الشيخين حيث بينا وما أبهما، وطريقة أبي داود ؛ حيث جمع كل ما ذهب إليه ذاهب، فجمع كلتا الطريقتين ، وزاد عليهما بيان مذاهب الصحابة والتابعين، وفقهاء الأمصار، واختصر طرق الحديث ، فذكر واحداً وأوماً إلى ما عداه ، وبين أمر كل حديث من أنه صحيح أو حسن أو منكراً، وبين وجه الضعف ، أو أنه مُستفيض أو غريب.

● قال الترمذی: ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً عمل به بعض الفقهاء، سوى حديث: «فإن شرب في الرابعة فاقتلوه»، وحديث: «جمع بين الظهر والعصر بالمدينة من غير خوف ولا سفر».



س ٤٢: اذكر طرفاً من طريقة عمل الترمذی في سننه؟

ج ٤٢: ربما أنه يسلك مسلك الإمام مسلم في بعض الأحيان، فقد نص مسلم على أنه ربما أخرج الحديث في صحيحه من طريق ضعيف، لعلوه ، والحديث معروف عند أئمة هذا الشأن من طريق العدول ، ولكن بإسناد نازل.

وفي شرح مسلم أنه أنكر أبو زرعة عليه - أي على مسلم - روايته في صحيحه عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير ، وأحمد بن عيسى المصري، فقال مسلم: إنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد، ما قد روى الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلى عنهم بارتفاع، ويكون عندي برواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات . انتهى [توضيح الأفكار: ١/١٧١].



س ٤٣ : هل نسخ الترمذى كلها واحدة؟ برهن على قولك؟

ج ٤٣ : ليست كلها واحدة، ففي بعضها حسن، وفي بعضها حسن صحيح في الحديث الواحد، مثال ذلك حديث: «الصلح جائز بين المسلمين»، قال الصنعاني في توضيح الأفكار: لم يتبعه الترمذى بتصحيح ولا تحسين، وفي كثير من النسخ حسن صحيح.



س ٤٤ : ماذا قال ابن حزم في الترمذى؟ وبماذا رد عليه

العلماء؟

ج ٤٤ : ذكر الذهبي: أن ابن حزم في كتابه «الإيصال» قال في الترمذى: إنه مجهول، وكذا ذكر ابن حجر، ورد العلماء على ابن حزم قوله، فقال ابن حجر: أما ابن حزم، فنأدى على نفسه بعدم الاطلاع، وذلك لما وصف به ابن حزم الترمذى - رحمه الله - حينما وصفه بالجهالة.

وقد أشار أحمد شاكر في مقدمته للترمذى إلى أن الذهبي قد يكون وهم، وتبعه ابن حجر في نسبته هذا القول إلى الترمذى؛ فإن ابن حزم أخرج للترمذى حديثاً في «المحلى» (٢٩٧/٩)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تضعيفاً.



س ٤٥ : ماذا يعنى البيهقى والبقوى بقولهما: أخرجه

البخارى؟

ج ٤٥ : يعنى أن البخارى أخرج أصل الحديث.

س ٤٦ : عرف المجهول؟

ج ٤٦ : تنقسم الجهالة إلى نوعين : جهالة عَيْن - جهالة حَال .

مجهول العين : هو من روى عنه راوٍ واحد ، ولم يوثقه معتبرٌ .

مجهول الحال (أو الوصف) : هو من روى عنه راويان فأكثر ، ولم يوثقه معتبرٌ .

ومجهول العين في الغالب لا يصلح في الشواهد ، ولا في المتابعات ، بينما مجهول الحال يصلح في الشواهد والمتابعات .

وقد تساهل بعض أهل العلم في جهالة التابعين ، ورقوا أحاديث بعض من جهلت حاله من التابعين إلى الحسن ، بل وإلى الصحة ، برهانهم في ذلك قول رسول الله ﷺ : «خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم...» .



س ٤٧ : ما حكم حديث المختلط الثقة؟

ج ٤٧ : يبحث عن الرواة عنه قبل الاختلاط ، والرواة بعد الاختلاط ، ويصحح حديث من روى عنه قبل الاختلاط ، ويتوقف في حديث من روى عنه بعد الاختلاط .



س ٤٨ : ما رتبة ابن حبان والعجلي في توثيق المجاهيل؟

ج ٤٨ : ابن حبان والعجلي متساهلان في توثيق المجاهيل .



س ٤٩ : ما مراتب توثيق ابن حبان كما ذكرها المَعْلَمِيُّ في كتابه «التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل»؟ وهل تَعَقَّبَتْ بشيء؟

ج ٤٩ : قال المَعْلَمِيُّ - رحمه الله - «التنكيل» (١ / ٤٥٠) : والتحقيق أن توثيقه (يعنى توثيق ابن حبان) على درجات :
الأولى : أن يُصَرَّحَ به كأن يقول : «كان متقناً» أو «مستقيم الحديث» أو نحو ذلك .

الثانية : أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم .
الثالثة : أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث ، بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة .
الرابعة : أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجل معرفة جيدة .

الخامسة : ما دون ذلك .

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة ، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم ، والثانية قريب منها ، والثالثة مقبولة ، والرابعة صالحة ، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل ، والله أعلم .
انتهى كلامه رحمه الله .

هذا وقد علّق الشيخ ناصر الدين الألباني - رحمه الله - على هذا الكلام بقوله :

قلت : هذا تفصيل دقيق يدل على معرفة المؤلف - رحمه الله تعالى - وتمكنه من علم الجرح والتعديل ، وهو ما لم أره لغيره فجزاه الله خيراً

غير أنه قد ثبت لدى بالممارسة أن من كان منهم من الدرجة الخامسة، فهو على الغالب مجهول لا يعرف، ويشهد لذلك صنيع الحفاظ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما من المحققين، فإنهم نادراً ما يعتمدون على توثيق ابن حبان وحده ممن كان في هذه الدرجة والتي قبلها أحياناً، ولقد أجريت لطلاب الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة يوم كنت أستاذًا للحديث فيها (سنة ١٣٨٢هـ) تجربة عملية في هذا الشأن في بعض الدروس (الأسانيد) فقلت لهم: لنفتح على أي راوٍ في كتاب خلاصة تذهيب الكمال تفرد بتوثيقه ابن حبان، ثم لنفتح عليه في الميزان (للذهبي) والتقريب (للعسقلاني)، فسجدهما يقولان فيه: (مجهول)، أو (لا يعرف)، وقد يقول العسقلاني فيه: (مقبول) يعني لئن الحديث، ففتحنا على بضعة من الرواة تفرد بتوثيقهم ابن حبان فوجدناهم عندهما كما قلت، إما مجهول، أو لا يعرف، أو مقبول.

هذا وقد تعقب عذاب الحمش في رسالته (رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل ص ٦٩) بقوله: إن هذا الكلام على إطلاقه من الشيخين فيه نظر؟!

فالرواة المترجمون في كتاب الثقات قسمان: قسم انفرد ابن حبان بالترجمة له، أو كان اعتماد من ترجمه بعده عليه، وهؤلاء يزيد عددهم على ألفي ترجمة في الكتاب، والقسم الثاني: الرواة الذين اشترك مع غيرهم في الترجمة لهم، وهؤلاء صنفان:

الصنف الأول: "رواة الذين أطلق عليهم ألفاظ الجرح والتعديل، وهؤلاء يقرب عددهم من ثلاثة آلاف راوٍ.

وقد تعددت ألفاظ النقد وتباينت دلالاتها كما قدمت بعض ذلك

فبينما تجده يصف الرجل بالحفظ والإتقان أو الوثاقة أو الصدق أو استقامة الحديث، إذا بك تجده يصف الرجل بأنه قد يُخطئ أو يُخطئ أحياناً، أو يُخطئ كثيراً، أو يخطئ ويخالف، أو يخطئ ويُغرب، ويدلّس ويخالف. والرواة الذين يُصرّح فيهم بالتوثيق ليسوا على درجة واحدة في نفس الأمر في كل مصطلحات التوثيق.

فقد وجدته وصف خمسة وخمسين رجلاً بالإتقان بيد أننى لم أجد لغيره كلاماً في ثمانية منهم، والذين وجدت لهم تراجم كانوا جميعاً من الحفاظ أو الثقات.

أما لفظ (مستقيم الحديث) وما دار في فاكه فقد أطلقه ابن حبان على ستة وخمسين راوياً ومائتى راوٍ، وقد جاءت ألفاظه الدالة على الاستقامة متعددة، فتارة يصف الراوى بأنه مستقيم الحديث جداً، وتارة يصفه بأنه مستقيم الأمر في الحديث، وتارة يُقيّد الاستقامة بشروط فيقول مثلاً: مستقيم الحديث إذا روى عن الثقات، أو إذا روى عنه الثقات، وتارة يقول: روى أحاديث مستقيمة، وأنه مستقيم الحديث يُغرب، ومستقيم الحديث ربما أخطأ. كما أطلق عبارات أوضحت لنا مقصوده من الاستقامة، ولكنه أكثر ما أطلق هذا المصطلح بلفظ (مستقيم الحديث) مُجرّداً، وله ألفاظ أخرى مشابهة، ولكنها قليلة.

وقد وجدت فيمن وصفه ابن حبان بأنه (مستقيم الحديث) الحفاظ والثقة والصدوق، ووجدت فيهم المجروح والمُضعّف والمجهول حسب اصطلاح المتأخرين، وقد كانت ألفاظ النقد التى أطلقها ابن حبان في كتابيه (الثقات والمجروحين) تسعة عشر لفظاً ومائتى لفظ درستها جميعاً دراسة نقدية في رسالتى سالفه الذكر، وأعددت لها ملاحق خاصة

بألفاظها، ولذلك فإننى أرى أن هذه الإطلاقات من فضيلة الشيخ اليماني - رحمه الله - عامة وعائمة.

وما ذكره فضيلة الشيخ الألباني من أن كلام الشيخ المَعْلَمِي (تفصيل دقيق)، غير دقيق ولا مفيد فى التحقيق العلمى شيئاً. انتهى المراد من كلام عذاب الحمش.



س ٥٠ : ما درجة الترمذى في التصحيح؟

ج ٥٠ : الترمذى معروف بالتساهل فى التصحيح، فينبغى أن تُتَّبَعَ الأحاديث الموجودة فيه، ويحكم عليها بما تستحق، وقد شرع فى هذا الشيخ أحمد بن شاكِر - رحمه الله - ولكن أعجلته المنية.



س ٥١ : ما الفرق بين المسانيد، وكتب السنن، والمعاجم أيهما

أصح؟

ج ٥١ : الْمَسَانِيدُ فيها ذكر كل صحابى ومروياته، وكذلك الْمَعَاجِمُ إلا أن فيها الصحابة مرتبون على حروف المعجم باستثناء العشرة المبشرين بالجنة^(١) فهم مقدمون، أما كتب السنة فهى مرتبة على الأبواب الفقهية فيذكرون الترجمة للباب، ثم يذكرون ما وقع لهم فى هذه الترجمة من

(١) المبشرون بالجنة من أصحاب النبى ﷺ كثير، ولكن المراد بالعشرة : هم الذين جمعهم حديث واحد لرسول الله ﷺ ، وهم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى ، وطلحة ، والزبير ، وسعد بن أبى وقاص ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيدة ، وسعيد بن زيد.

حديث أى صحابى كان، وينبغى أن يعلم أن المسانيد والمعاجم كتب سنة أيضاً، من ناحية احتوائها على أحاديث رسول الله ﷺ، وأما من ناحية الصحة ففي الغالب أن كتب السنة - المرتبة على الأبواب الفقهية - أكثر صحة إذ إن مؤلفيها يتحرون ما يشهد لتراجمهم، ولكن لا يعنى هذا أن كل حديث فى كتب السنة - المرتبة فقهياً - أصح من كل حديث فى المسانيد والمعاجم، ولكن الأمر نسبيٌّ أغلبى، والله أعلم.



س ٥٢ : اذكر بعض الشروح للكتب الآتية:

صحيح البخارى - صحيح مسلم - سنن أبى داود - سنن الترمذى - سنن النسائى
- موطأ مالك - مسند أحمد

ج ٥٢ :

الكتاب	شرحه
صحيح البخارى	فَتْحُ الْبَارِى - عُمْدَةُ الْقَارِى
صحيح مسلم	النَّوَى - الْمُفْهَمُ شَرْحُ مُسْلِمَ لِلْقُرْطُبِى
سنن أبى داود	عَوْنُ الْمَعْبُودِ - بَذْلُ الْمَجْهُودِ
سنن النسائى	زَهْرُ الرَّبِّى
سنن الترمذى	تُحْفَةُ الْأَخْوَذِى
موطأ مالك	التَّمْهِيدُ - الْإِسْتِذْكَارُ
مسند أحمد	الْفَتْحُ الرَّبَّانِى



س ٥٣ : عرف الخبر الموضوع ؟

ج ٥٣ : هو المخلَقُ المصنوع الذي نسبته الكذَّابون المُفترِّونَ إلى رسول الله ﷺ .



س ٥٤ : ما الشواهد التي تشير إلى أن الخبر موضوع ؟

ج ٥٤ : على ذلك شواهد منها :

١ - إقرار واضعه بالوضع ، كما أقر نوح بن أبي مريم والملقَّبُ بنوح الجامع ، أنه وضع على ابن عباس أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة .

٢ - ما ينزل منزلة الإقرار كأن يحدث عن شيخ بحديث لا يعرف إلا عنده ، ثم يسأل عن مولده ، فيذكر تاريخاً معيناً ، ثم يتبين من مقارنة تاريخ ولادة الراوى بتاريخ وفاة الشيخ المروى عنه أن الراوى ولد بعد وفاة الشيخ ، أو نحو ذلك ، كما ادعى مأمون بن أحمد الهرَوِي أنه سمع من هشام بن عمار فسأله الحافظ ابن حبان : متى دخلت الشام ؟ قال : سنة خمسين ومائتين ، فقال له : فإن هشاماً الذي تروى عنه مات سنة ٢٤٥ ، فقال : هذا هشام بن عمار آخر .

٣ - قرائن في الراوى أو المروى ، أو فيهما معاً ، كالحنفى الذى يروى حديثاً في ذم الشافعى ، والثناء على أبى حنيفة [يكون فى أمتى رجل يقال له محمد بن إدريس أضمر على أمتى من إبليس ... وأبو حنيفة سراج أمتى ...] أو غير ذلك ، راجع تعليق الشيخ أحمد بن شاکر على الباعث الحثيث .



٤ - ركافة اللفظ وفساد المعنى والمجازفة الفاحشة .

٥ - مخالفة صريحة لما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة ، فإذا وجد شيء من ذلك وجب البحث وراء الحديث بدقة حتى نقف على حقيقته .



س ٥٥ : هل تجوز رواية الحديث الموضوع؟

ج ٥٥ : لا تجوز رواية الحديث الموضوع إلا للتحذير منه والتنبيه عليه ، قال رسول الله ﷺ : «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» رواه مسلم .

وقال ﷺ : «الدين النصيحة ! قلنا : لمن؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ..» .



س ٥٦ : اذكر بعض أقسام الوضّاعين؟

ج ٥٦ : منهم زنادقة أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر ، ومنهم أهل البدع والأهواء ، كالرأفة ، والخطابية ، يضعون أحاديث تُعزّز مذاهبهم الباطلة ، ومنهم المتسبون إلى الزهد يضعون أحاديث يُرغّبون بها الناس ، ويُرهّبونهم بزعمهم ، ومنهم القصاص ، ومنهم علماء السلاطين الذين يضعون الأحاديث إرضاءً لحكامهم .



س ٥٧ : اذكر بعض الكتب المؤلفة للأحاديث الموضوعّة؟

ج ٥٧ : منها : الأباطيل للجوزقاني ، والموضوعات لابن الجوزي ، والآلئ المصنوعة ، وكراسة الرغبى الصنعاني اللغوى ، والفوائد المجموعة

للشوكاني، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ ناصر الألباني، وكذلك الكتب، المؤلفات في الضعفاء.



س ٥٨ : ما مدى تثبت ابن الجوزي في كتابه الموضوعات؟

ج ٥٨ : ابن الجوزي مُتَسَرِّعٌ بالحكم على الحديث بالوضع، وقد حكم على حديث أبي هريرة مرفوعاً : «إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قوماً يغدون في سخط الله، ويروحون في لعنته، في أيديهم مثل أذناب البقر».

والحديث في صحيح مسلم ، وانظر السؤال التالي وإجابته.



س ٥٩ : ماذا تعرف عن كتاب (القول المسدد في الدب عن

مسند أحمد)؟

ج ٥٩ : هو كتاب ألفه الحافظ ابن حجر ، ذكر فيه أربعة وعشرين حديثاً من مسند أحمد ذكرها ابن الجوزي في الموضوعات ، وحكم عليها بذلك ، ورد عليه ابن حجر ودفع قوله .



س ٦٠ : اذكر بعض أسماء الوضّاعين؟

ج ٦٠ : منهم نوح بن أبي مريم الملقب بنوح الجامع ، ومقاتل بن سليمان البلخي العالم بالتفسير ، وغياث بن إبراهيم النخعي ، ومحمد بن سعيد المصلوب .



س ٦١ : هل تبرأ الذمة بذكر سند الحديث الضعيف مع

عدم التنبيه على ذلك؟

ج ٦١ : لا تبرأ الذمة إلا إذا كان ذلك بين أهل العلم بالأسانيد، أما العوام فلا يجوز التلبس عليهم، وقد كنت يوماً أصلى الجمعة في بعض المساجد الكبرى، والمسجد على أشده في موسم الحج، وإذا بالخطيب يخطب في خطبته قال: قال رسول الله ﷺ: «جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم».

فحدثته بعد هذه الخطبة، وأوضحت له أن الحديث لا يثبت عن رسول الله ﷺ، فقال لى: وهل قلت: إنه صحيح؟! انظر كيف يهرب من البشر، ويظن أنه نجا، والله من ورائه محيط.



س ٦٢ : من هم مظنة الأحاديث الضعيفة والموضوعة في

هذا الزمان؟

ج ٦٢ : أغلبهم الصوفية، وبعض الجماعات والفرق المنبثقة عنهم والتي تدعو في نهاية أمرها إلى التصوف الصريح، وقد أكَثَرَتْ هذه الطوائف من الكذب على رسول الله ﷺ من حيث لا يشعرون، ولَبَسَتْ على المسلمين أمر دينهم، بل ونصبوا العداء لمن أراد أن يتفقه في الدين، ومن جملتهم أيضاً جماعة الوعاظ، الذين لا يبالي أغلبهم بصحة الحديث من ضعفه، وجزى الله الشيخ عبد الحميد كشك على ما قدم من خير للإسلام، وعلى ما هدى الله على يديه من شباب، ونسأل الله أن يعفو عنه لتحديثه بالأحاديث الضعيفة التي لا تثبت عن رسول الله ﷺ، فقد أكثر منها، نسأل الله أن يعيننا وإياه على تحرى الصدق والدفاع عن سنة رسول الله ﷺ، وتنقيتها مما ليس منها، ونهيب بكل أئمة المساجد

وجمهور الوعاظ والقصاصين ألا يتحدثوا عن رسول الله ﷺ إلا بما صح عنه .

□ □ □

س ٦٣ : عرّف الحديث الحسن وهل يحتاج به؟

ج ٦٣ : هو نفس تعريف الصحيح ، إلا أنه في رجاله من هو خفيف الضبط ، ويحتاج به .

□ □ □

س ٦٤ : بماذا يرمز لخفيف الضبط في التقريب (تقريب التهذيب)؟

ج ٦٤ : يرمز لخفيف الضبط برمز : صدوق - لا بأس به - صدوق بهم .

□ □ □

س ٦٥ : من الذي أدخل اصطلاح الحسن؟

ج ٦٥ : هو الترمذي^(١) .

□ □ □

س ٦٦ : ما شروط الترمذي للحسن؟

ج ٦٦ : شروط الترمذي للحكم بالحسن هو :

١ - أن لا يكون في إسناده متهم بالكذب .

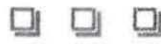
٢ - أن لا يكون شاذاً .

٣ - أن يروى من غير وجه .

(١) وقد سبق الترمذي البخاري وأبو حاتم الرازي إلي هذا الاصطلاح وغيرهما ، ولكنه انتشر واشتهر في كتب الترمذي

س ٦٧ : ما درجة الترمذى فى التصحيح والتحسين ؟

ج ٦٧ : الترمذى متساهل بالتصحيح والتحسين ، فينبغى أن لا يُعتمد على قوله ، بل يُراجع كل حديث فيه ، ويُحكم عليه بما يستحق .



س ٦٨ : ما معنى قول الترمذى : حَسَنٌ صَحِيحٌ ؟

ج ٦٨ : اعلم أولاً أنه اختلف العلماء فى هذا التعريف ، والذي اختاره الحافظ فى نُخْبَةِ الْفِكْرِ أن لذلك حالتين :

الأولى : أن يأتى من طريق واحد فيكون فى الطريق رجل اختلف فى تصحيح حديثه وفى تحسينه فيكون صحيحاً باعتبار من صحح حديثه ، وحسناً باعتبار من حسن حديثه .

الثانية : أن يأتى من طريقين فيكون حسناً من إحداهما صحيحاً من الأخرى .



س ٦٩ : ما حكم حديث من قيل فيه فى التقريب : صدوق

يخطئ ؟

ج ٦٩ : ينبغى أن تراجع ترجمة مثل هذا بتوسع ، فإن كان الحديث الذى بين يديك من الأحاديث التى أخطأ فيها تتوقف فى الحديث ، وإن لم يكن من الأحاديث التى أخطأ فيها يُحسن حديثه .



س ٧٠ : ما معنى قول أبي داود : « وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح » ؟

ج ٧٠ : حملها بعض أهل العلم على الحسن ، أى ما سكت عنه فهو حسن ، ومنهم ابن الصلاح ، وحملها بعضهم على أنه صالح للاحتجاج ، وحملها آخرون على ما هو أعم من ذلك .



س ٧١ : هل كل ما سكت عنه أبو داود فهو حسن ؟

ج ٧١ : ليس الأمر كذلك ، بل فيه الصحيح والحسن والضعيف ، وقد سئل أبو داود - سأله الآجرى - عن أحاديث سكت عنها فى سنته ، فحكم بضعفها ، وينبغى أن تتبع أسانيد الأحاديث من سنن أبي داود ، ويحكم عليها بما تستحق .



س ٧٢ : ما اصطلاح البغوى في المصاييح ؟ وما مدى صحته ؟

ج ٧٢ : قال ما مضمونه : إن ما أخرجه البخارى ومسلم أو أحدهما فهو صحيح ، وإن الحسن ما رواه أبو داود والترمذى وأشباههما ، ولا شك أنه اصطلاح خاطيء ، وهو اصطلاح خاص به .



س ٧٣ : عرف الحديث الضعيف ؟

ج ٧٣ : هو ما لم تتوافر فيه شروط الصحة أو الحسن .



س ٧٤ : عرف الحديث المَنقُطع؟

ج ٧٤ : هو ما سقط من وسط إسناده رجل ، وقد يكون الانقطاع في موضع واحد ، وقد يكون في أكثر من موضع .



س ٧٥ : عرف المَقْطُوع؟

ج ٧٥ : هو الموقوف على التابعي قولاً أو فعلاً .



س ٧٦ : عرف الحديث المَرْسَل؟

ج ٧٦ : هو حديث التابعي إذا قال : قال رسول الله ﷺ أو كلمة نحوها ، وخصه بعض أهل العلم بكبار التابعين ، واختصاصه بكبار التابعين هي الصورة التي لا خلاف فيها ، وأطلق بعض أهل العلم المرسل على ما سقط من إسناده رجل من أى موضع كان .



س ٧٧ : من أى أقسام الحديث يكون الحديث المرسل؟

ج ٧٧ : المرسل من أقسام الضعيف .



س ٧٨ : ما حكم مراسيل الصحابة؟ مثل لها؟

ج ٧٨ : مراسيل الصحابة مقبولة معمول بها عند أهل العلم ، وكمثال لذلك قول عائشة رضِيَ عنها : «.. أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة..» فعائشة لم تدرك القصة .

هذا وننبه على أن أكثر أهل العلم يجعلون أحاديث الصحابي الذي لم يُميز على عهد رسول الله ﷺ كحكم مراسيل كبار التابعين .



س ٧٩ : هل يضر عدم ذكر اسم الصحابي ؟

مثلاً كقول قائل . . عن سعيد عن رجل من أصحاب النبي ، عن رسول الله ﷺ ؟

ج ٧٩ : لا يضر ذلك لكون الصحابة رضى عنهم كلهم عدولاً .



س ٨٠ : ما تفصيل الشافعي بالنسبة لقبول المراسيل ؟

ج ٨٠ : الشافعي يقبل مراسيل كبار التابعين بشروط وهي :

- ١ - أن تأتي من وجه آخر ولو مرسلة .
 - ٢ - أو أن تعتضد بقول صحابي أو أكثر العلماء .
 - ٣ - أو إذا كان المرسل لو سُمي لا يُسمى إلا ثقة فحيثُ يكون مرسله حجة ، ولا ينهض إلى رتبة المتصل ، وكبار التابعين كسعيد بن المسيب ، وعبيد الله بن عدي بن الحيار .
- وإن كان بعض أهل العلم يعد عبيد الله في الصحابة الذين ولدوا على عهد رسول الله ﷺ ، ولم يميزوا .



س ٨١ : مثل لمن تعد مراسيلهم من أضف المراسيل ؟

ج ٨١ : مثل الحسن البصري - الزهري - يحيى بن أبي كثير .



س ٨٢ : مثل للمقلوب في المتن؟

ج ٨٢ : «إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا ، وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا» .
 الصواب : «إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم» .



س ٨٣ : مثل للمقلوب في السند؟

ج ٨٣ : قد يكون القلب في الإسناد في اسم راوٍ أو نسبه ، يقول :
 «كعب بن مرة» بدل «مرة بن كعب» .



س ٨٤ : هل يجوز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال؟

ج ٨٤ : نرى أنه لا يجوز العمل بالضعيف ، ومن ادعى التفرقة فعليه البرهان .



س ٨٥ : على أي شيء يحمل قول أحمد وابن مهدي وابن المبارك : «إذا روينا في الحلال والحرام شدّدنا ، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا» ؟

ج ٨٥ : حمّله بعض أهل العلم على الحديث الحسن الذي لم يصل إلى درجة الصحة ، فإن التفريق بين الصحيح والحسن لم يكن في

عصرهم، بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث إلا بالصحة أو الضعف فقط.



س ٨٦: ما شروط العمل بالحديث الضعيف عند من يعمل

به؟

ج ٨٦ لذلك شروط وضعوها:

- ١ - أن يكون الحديث في القصص أو المواعظ أو فضائل الأعمال.
- ٢ - أن يكون الضعف غير شديد.
- ٣ - أن يندرج تحت أصل معمول به.
- ٤ - أن لا يُعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.



س ٨٧: ما معنى حديث لا أصل له؟

ج ٨٧ : معناه : لا إسناده له ، قاله ابن تيمية رحمه الله .



س ٨٨ : كيف يعرف ضَبْطُ الراوي؟

ج ٨٨ : يعرف بموافقة الحفاظ المتقين الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديثهم ، فإن كانت أغلب أحاديثه موافقة لأحاديثهم عرف ضبطه ، وإن كثرت مخالفاته اختل ضبطه .



س ٨٩ : ما الحديث المتروك؟

ج ٨٩ : هو الذى يرويه من يَتَّهَمُ بالكذب ، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من جهته ، ويكون مخالفاً للقواعد العامة .



س ٩٠ : عرف الحديث المعلق؟

ج ٩٠ : هو ما حُذِفَ من مُبتدأ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد .



س ٩١ : إلى كم قسم تنقسم المعلقات وما هي؟ مثل لما نقول؟

ج ٩١ : تنقسم إلى قسمين:

- ١ - معلقات بصيغة الجزم نحو : قال - ذكر - وروى .
- ٢ - معلقات بصيغة التمرىض نحو : يُذكر - يُقال - يُروى .



س ٩٢ : هل المعلق ضعيف أو صحيح؟

ج ٩٢ : بصورة أولية فالمعلق من قسم الضعيف إلا أن نقف على الرجال المحذوفين ، ومن ثم نحكم عليه بما يستحق .



س ٩٣ : هل المعلقات التى في صحيح البخارى على شرطه؟

ج ٩٣ : ليست المعلقات التى في صحيح البخارى كلها على شرطه؛

لأنه قد وسم كتابه (بالجامع المسند الصحيح المختصر في أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه).



س ٩٤ : تكلم باختصار سريع عن المعلقات التي في صحيح البخاري؟

ج ٩٤ : منها : ما أورده البخاري معلقاً في موضع ووصله في موضع آخر من صحيحه، ومنها: ما لا يوجد إلا معلقاً ، وهذا الأخير على صورتين:

الأولى : المعلق بصيغة الجزم، ويستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث، فممنه ما يلتحق بشرطه، وممنه ما لا يلتحق .. (قاله الحافظ) ^(١) فمثال لما يلتحق بشرطه قوله في كتاب الوكالة: قال عثمان بن الهيثم: حدثنا عوف ، حدثنا محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة رضي الله عنه : «وكلني رسول الله ﷺ بزكاة رمضان..» .

وأما ما لا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحاً على شرط غيره، وقد يكون حسناً صالحاً للحجة، وقد يكون ضعيفاً لا من جهة قدح في رجاله، بل من جهة انقطاع يسير في إسناده.

فمثال ما هو صحيح على شرط غيره: قوله في الطهارة : وقالت عائشة: «كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه» ، وهو حديث صحيح

(١) أحياناً لا يتحقق هذا، بمعنى أن الحديث المعلق بصيغة الجزم قد يكون ضعيفاً إلى من علق عنه أيضاً.

على شرط مسلم ، وقد أخرجه مسلم في صحيحه .

ومثال لما هو حسن صالح للحجة : قوله : وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده : «الله أحق أن يُستحيا منه من الناس» ، وهو حديث حسن مشهور عن بهز أخرجه أصحاب السنن .

ومثال لما هو ضعيف بسبب الانقطاع لكنه منجبر بأمر آخر: قوله في كتاب الزكاة: وقال طاوس: قال معاذ بن جبل لأهل اليمن: اتئوني بعرض ثياب خميص ، أو ليس في الصدقة مكان الشعر والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب محمد ﷺ .

فإسناده صحيح إلي طاوس ، إلا أن طاوساً لم يسمع من معاذ .
الصيغة الثانية: وهي صيغة التمرّض لا تستفاد منها الصحة إلى من علق عنه ، ولا تنافيها أيضاً ، لكن فيه ما هو صحيح ، وما ليس بصحيح .

أما الصحيح ، فمنه ما هو على شرطه ، ويورده بالمعنى في موضع آخر من صحيحه كقوله في الطب : ، ويذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الرقي بفاتحة الكتاب ، فإنه أسنده في موضع آخر من طريق عبيد الله بن الأخنس ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس رضي الله عنهما «أن نفرأ من أصحاب النبي ﷺ مروا بحى فيهم لديغ..» - فذكر الحديث في رقيتهم للرجل بفاتحة الكتاب ، وفيه قول النبي ﷺ لما أخبروه بذلك : «إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله» وهذا أورده بالمعنى لم يجزم به ؛ إذ ليس في الموصول أنه ﷺ ذكر الرقية بفاتحة الكتاب ، إنما فيه أنه لم ينههم عن فعلهم ، فاستفيد ذلك من تقريره .

وأما ما لم يورده بالمعنى في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة، فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف فردٌ إلا أن العمل على موافقته، ومنه ما هو ضعيف فردٌ لا جابر له.

فمثال لما هو صحيح ليس على شرطه : أنه قال في الصلاة: ويذكر عن عبدالله بن السائب قال: قرأ النبي ﷺ المؤمنون في صلاة الصبح، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون، أو ذكر عيسى أخذته سَعْلَةٌ فركع، وهو حديث صحيح على شرط مسلم، أخرجه في صحيحه، إلا أن البخاري لم يخرج لبعض رواته.

ومثال الثاني (وهو الحسن): قوله في البيوع: ويذكر عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: «إِذَا بَعْتَ فِكْلًا ، وَإِذَا ابْتَعْتَ فَاكْتَلْ» وهذا الحديث قد رواه الدارقطني من طريق عبدالله بن المغيرة، وهو صدوق عن مُنْقَذٍ مولي عثمان وثق عن عثمان به، وتابعه عليه سعيد بن المسيب، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند إلا أن في إسناده ابن لهيعة، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث عطاء عن عثمان، وفيه انقطاع، فالحديث حسن لما عضده من ذلك.

ومثال ثالث: وهو الضعيف الذي لا عاضد له إلا أنه على وفق العمل، قوله في الوصايا: ويذكر عن النبي ﷺ أنه قضى بالدين قبل الوصية، وقد رواه الترمذي موصولاً من حديث أبي إسحق السبيعي، عن الحارث الأعور، عن علي، والحارث ضعيف وقد استغربه الترمذي، ثم حكى إجماع أهل العلم على العمل به.

ومثال رابع: وهو الضعيف الذي لا عاضد له، وهو في الكتاب

قليل جداً، وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف بخلاف ما قبله، فمن أمثلته قوله في كتاب الصلاة: ويذكر عن أبي هريرة رفعه «لا يتطوع الإمام في مكانه»، ولا يصح. وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبي سليم، عن الحجاج بن عبيد، عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة رضي الله عنه، وليث بن أبي سليم ضعيف، وشيخه لا يعرف، وقد اختلف عليه فيه.

انتهى بتصرف من مقدمة الفتح



س ٩٥: ما حكم الموقوفات المعلقة في صحيح البخاري؟

ج ٩٥: يجزم البخاري منها بما صح عنده، ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع، إلا حيث يكون منجبراً، إما بمجيئه من وجه آخر، وإما بشهرته عن قاله. أفاده الحافظ.



س ٩٦: تكلم عن المعلقات التي في صحيح مسلم؟

ج ٩٦: المعلقات في صحيح مسلم قليلة جداً، وقد ذكر ابن الصلاح في كتابه «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط» نقلاً عن الحافظ أبي علي الغساني: أن مسلماً وقع الانقطاع فيما رواه في كتابه في أربعة عشر موضعاً (قلت: يريد بالمنقطع هنا المعلق، وذلك بعد تتبعها)، ثم ذكر هذه المواضع، وأشار إلى ذلك أيضاً العراقي في التقييد والإيضاح.

ثم إن هذه المواضع الأربعة عشر قد وُصِلَتْ في مسلم نفسه، وقال الحافظ العراقي في التقييد... فعلى هذا ليس في كتاب مسلم بعد المقدمة حديث معلق لم يوصله إلا حديث أبي الجهم، قلت: وهو «أقبل رسول الله ﷺ نحو بئر جمل..»^(١) الحديث، قال فيه مسلم: وروى الليث بن سعد، حدثني جعفر بن ربيعة، عن عبدالرحمن بن هرمز الأعرج عن عمير مولى ابن عباس أنه سمعه يقول: أقبلت أنا وعبدالله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي الجهم بن الحارث ابن الصمّ الأنصاري، فقال أبو الجهم: «أقبل رسول الله ﷺ نحو بئر جمل..» الحديث.



س ٩٧: ماذا تعرف عن حديث: «ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحرَّ والحريم والخنزير والمعازف»؟

ج ٩٧: هذا الحديث أخرجه البخاري معلقاً في كتاب الأشربة من صحيحه، قال فيه: وقال هشام بن عمار، ثم ساق السند. وضعفه ابن حزم وزعم أنه مُعلق، ومن ثم قرر مذهبه الفاسد في إباحة الملاحى، لكن الحديث رواه أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه، والبرقاني في صحيحه، والطبراني والبيهقي مسنداً متصلاً إلى هشام بن عمار وغيره، فصح الحديث والحمد لله.

(١) ولفظه في البخاري من حديث أبي الجهم (٣٣٧)، أقبل النبي ﷺ من نحو بئر جمل فلقى رجلاً فسلم عليه، فلم يرد عليه النبي ﷺ حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم ردَّ عليه السلام.

واندفع ما قرره ابن حزم - رحمه الله وعفا عنه - وقد أجاب ابن الصلاح بثلاثة أوجه ، وذلك في «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط» ، الوجه الأول والثالث نرى فيه تعسفًا ، والصواب الوجه الثاني وقد أثبتناه .



س ٩٨ : ماذا تعرف عن كتاب تغليق التعليق؟

ج ٩٨ : هو كتاب قيم للحافظ ابن حجر - رحمه الله - ألفه لوصل ما ذكر معلقًا في صحيح البخاري .



س ٩٩ : هل تدخل المعلقات فيما انتقده الدارقطني على البخاري ومسلم؟

ج ٩٩ : لا تدخل المعلقات فيما انتقده الدارقطني على البخاري ومسلم .

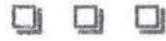


س ١٠٠ : كم حديثًا انتقده الدارقطني على البخاري ومسلم؟

ج ١٠٠ : في الجملة نحو من مائتي حديث . انتقد على البخاري مائة وعشرة أحاديث ، شاركه مسلم في إخراج اثنين وثلاثين منها ، وانتقد على مسلم خمسة وتسعين حديثًا (بما فيها التي شاركه البخاري فيها) ، راجع مقدمة فتح الباري ، ورسالة بين الإمامين ، والدارقطني لربيع بن هادي ، ورسالة الإلزامات والتبع لمقبل بن هادي .

س ١٠١ : هل تم للدارقطني الانتقاد في كل الأحوال؟

ج ١٠١ : لم يتم له الانتقاد في كل الأحوال ، فقد أصاب في بعضها ، وأخطأ في الآخر . وأحياناً - بل كثيراً - ما ينتقد سند الحديث دون متنه .



س ١٠٢ : عرف الحديث المستند؟

ج ١٠٢ فيه أقوال:

- ١ - قول الحاكم : هو ما اتصل بإسناده إلى رسول الله ﷺ .
- ٢ - قول الخطيب : هو ما اتصل إلى منتهاه .
- ٣ - قول ابن عبد البر : هو المروى عن رسول الله ﷺ سواء كان متصلاً أو منقطعاً .



س ١٠٣ : عرف المتصل؟

ج ١٠٣ : هو المنافي للإرسال والانقطاع ، ويشمل المرفوع إلى النبي ﷺ والموقوف على الصحابي ، فعليه يكون المتصل هو الذي سمعه كل راوٍ من الذي قبله ، ويشمل المرفوع إلى رسول الله ﷺ ، والموقوف على الصحابي .



س ١٠٤ : عرف المرفوع؟

ج ١٠٤ : هو ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً عنه ، سواء كان

متصلاً أو منقطعاً أو مرسلًا، هذا قول الأكثر.

□ □ □

س ١٠٥ : عرف الموقوف؟

ج ١٠٥ : هو الموقوف على الصحابي قولاً أو فعلاً.

□ □ □

س ١٠٦ : هل الموقوف حجة؟ وما الدليل؟

ج ١٠٦ : ليس الموقوف حجة، قال الله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ (٣)﴾.

[الأعراف: ٣]

وقال سبحانه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾.

[الحشر: ٧]

وقال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾.

[الشورى: ١٠]

وقال سبحانه: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

[النساء: ٥٩]

وقال سبحانه: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا﴾.

[الأنفال: ٤٦]

أما ما ورد من حديث رسول الله ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ» فواضح من قوله ﷺ: «عليها» أنها سنة واحدة، وهى التى وافق فيها الخلفاء رسول

ثم إننا نلفت النظر إلى أن الصحابة رضوان الله عليهم لم تكتب لهم العصمة ، بل كل منهم يصيب ويخطئ ، وما قال الله في حق أحد منهم : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ (٣) [النجم: ٣] ، ولا قال أحد من الصحابة لصحابي آخر : إنني حجة فاتبعني ، فهذا عمران بن حصين رضي الله عنه يخالف أمير المؤمنين عمر في مسألة التمتع في الحج ، ومع عمر الصواب ، قال عمران كما في الصحيح (٤٥١٨) : أنزلت آية المتعة في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله ﷺ ، ولم يتزل قرآن يحرمه ، ولم ينه عنها حتى مات ، قال رجل برأيه ما شاء (١) .

وهذا علي رضي الله عنه يخالف عثمان في نفس المسألة ، فلم يدع عمر ولا عثمان أنهم حجة ، فليتنق الله أقوام بدّلوا الحقائق فأعطوا أنبياء الله صلوات الله وسلامه عليهم حق الله سبحانه وتعالى فدعوه من دون الله ، ونزلوا صحابة رسول الله منزلة رسول الله ، فلرسول الله ﷺ منزلة ينبغي أن لا تُعطى لغيره ، ولأصحابه منزلة لا يشاركهم فيها من بعدهم . فليتنق الله أقوام جعلوا حقوق الله لنبه ﷺ وحقوق نبه لأصحابه رضي الله عنهم ، فلكل حق ، لله حق ينبغي أن لا يشاركه فيه أحد ، فلنبى الله حق ومنزلة فوق منزلة الصحابة ، فلا ينبغي أن يدعى نبى الله من دون الله ، ولا ينبغي أن نجعل كلام الصحابي في منزلة كلام رسول الله ﷺ .



س ١٠٧ : هل تفسير الصحابي له حكم الرفع؟

(١) يعنى عمران بن حصين رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه فعلها . (كما في طرق الأحاديث) .

ج ١٠٧ : تفسير الصحابي ليس له حكم الرفع .

□ □ □

س ١٠٨ : هل ذكر الصحابي سبب نزول الآية له حكم الرفع ؟

ج ١٠٨ : ذكر جمع من أهل العلم ذلك .

□ □ □

س ١٠٩ : هل قول الصحابي : « أمرنا بكذا » و « تهيتنا عن كذا » له حكم الرفع ؟ ؟

ج ١٠٩ : هذا له حكم الرفع ، فالأمر والنهي هو ما جاء به الله على لسان نبيه محمد ﷺ .

□ □ □

س ١١٠ : هل قول الصحابي : « كنا نفعل كذا على عهد رسول الله ﷺ » له حكم الرفع ؟

ج ١١٠ : أكثر أهل العلم على أن ذلك له حكم الرفع .

□ □ □

س ١١١ : ما الفرق بين الصيغتين الآتيتين :

١. عن عروة عن عائشة أن النبي قال : ...

٢. عن عروة أن عائشة قالت : يا رسول الله ؟

ج ١١١ : الثانية يُعَدُّها بعض أهل العلم مرسلة ؛ لأن عروة لم يدرك القصة ، بينما الأولى متصلة .

س ١١٢ : عرف تدليس الإسناد؟

ج ١١٢ : هو أن يروى عن مَنْ لَقِيَهُ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ مُوَهِّمًا أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ ، أَوْ بِتَعْيِيرٍ آخَرَ : هُوَ أَنْ يُسْقِطَ الْمُحَدِّثُ شَيْخَهُ ، وَيُحَدِّثُ عَنْ شَيْخٍ شَيْخَهُ بِلَفْظٍ مُحْتَمِلِ السَّمَاعِ ، مِثْلُ : عَنْ - أَنْ - قَالَ ، وَيَكُونُ قَدْ سَمِعَ مِنْ شَيْخٍ شَيْخَهُ بَعْضُ الْأَحَادِيثِ .
أَمَّا هَذَا بَعِيْنُهُ فَسَمِعَهُ مِنْهُ بِوَاسِطَةٍ .



س ١١٣ : هل يُقْبَلُ حَدِيثُ الْمُدْلِيسِ إِذَا كَانَ ثَقَّةً؟

ج ١١٣ : لَا يُقْبَلُ إِلَّا إِذَا صَرَّحَ بِمَا يَفِيدُ السَّمَاعَ نَحْوُ : أَخْبَرَنِي - سَمِعْتُ - قَالَ لِي ..



س ١١٤ : عرف تدليس التسوية؟

ج ١١٤ : هُوَ إِسْقَاطُ ضَعِيفٍ بَيْنَ ثَقَاتَيْنِ ، قَدْ سَمِعَ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخَرِ (أَيَّ قَدْ عَرَفَ أَنَّ أَحَدَهُمَا سَمِعَ عَنِ الْآخَرِ عِدَّةَ أَحَادِيثَ ، لَكِنْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَعِيْنُهُ كَانَ بَيْنَهُمَا وَاسِطَةٌ ، وَالْوَاسِطَةُ ضَعِيفٌ فَاسْقُطَ) .



س ١١٥ : هل يُقْبَلُ حَدِيثُ مُدْلِيسٍ تَدْلِيسِ التَّسْوِيَةِ إِذَا كَانَ

ثَقَّةً؟

ج ١١٥ : لَا يُقْبَلُ إِلَّا إِذَا صَرَّحَ فِي السَّنَدِ بِالتَّحْدِيثِ مِنْ مُدْلِيسٍ تَدْلِيسِ التَّسْوِيَةِ إِلَى نَهَايَةِ السَّنَدِ .





س ١١٦ : مثل لمن اشتهر بتدليس التسوية؟

ج ١١٦ : كمثل لهم : الوليد بن مسلم ، وبقية بن الوليد .



س ١١٧ : عرف تدليس الشيوخ؟

ج ١١٧ : هو الإتيان باسم الشيخ أو كُنْيَتِهِ على خلاف المشهور به تَعْمِيَةً لأمره وتوعيراً للوقوف على حاله .



س ١١٨ : مثل لتدليس الشيوخ؟ ومن الذى اشتهر به؟

ج ١١٨ : اشتهر به الخطيب البغدادي ، وأبو بكر بن مجاهد المقرئ ، وابن الجوزي ، أما الأمثلة :

يروى الخطيب فى كتبه عن أبي القاسم الأزهرى ، وعن عبيدالله بن أبى الفتح الفارسى ، وعن عبيدالله بن أحمد بن عثمان الصيرفى ، والجميع شخص واحد من مشايخه .

وكذلك يروى عن الحسن بن محمد الخلال ، وعن الحسن بن أبى طالب ، وعن أبى محمد الخلال ، والجميع عبارة عن واحد .



س ١١٩ : عرف تدليس العطف؟

ج ١١٩ : كأن يقول : حدثنا فلان وفلان ، وهو لم يسمع من الثانى المعطوف ، كما ذُكِرَ عن هُشَيْم أنه خرج على أصحابه فقال : حدثنى حُصَيْن ومُغِيرَة ، ثم استمر فى حديثه ، ثم قال لتلاميذه : هل دلست

عليكم اليوم؟ قالوا: لا، قال: بل قد فعلت، أما حصين فقد حدثني،
وأما مغيرة فحدثني فلان عنه.



س ١٢٠: هل هناك أنواع أخرى للتدليس؟

ج ١٢٠: نعم هناك تدليس حذف الأداة، وتدليس السكوت،
وتدليس البلاد، أما تدليس حذف الأداة فيحذف الأداة مطلقاً، وتدليس
السكوت كأن يقول: حدثنا أو سمعت، ثم يسكت، ثم يقول: «هشام
ابن عروة» موهماً أنه سمع منه وليس كذلك.

وتدليس البلاد كأن يقول: حدثني فلان بالقاهرة، وهو يقصد قرية
أخرى.



س ١٢١: ما حكم عنعنة الأعمش وقتادة وأبي إسحاق

السبيعي؟

ج ١٢١: يلزم أن يُصرح كل منهم بالتحديث، فإنهم مُدَلِّسون،
لكن إذا روى عنهم شُعبة فلا تضر عنعتهم، فإنه قال: كفيتمك تدليس
ثلاثة، ثم ذكرهم.

وقد قال الحافظ ابن حجر في عدة مواضع من فتح الباري: إن
رواية شعبة عن أي مُدَلِّس تَجْبُرُ عنعنة ذلك المدلس (هذا مضمون
كلامه).



س ١٢٢: ما حكم عنعنة أبي الزبير؟

ج ١٢٢ : إذا روى عنه اللَّيْث ، وكان هو يروى عن جابر لا تضر عنعنته ، أما غير ذلك فإن عنعنة أبي الزبير لا تقبل في الغالب .



س ١٢٣ : ما قولكم في عنعنات الأعمش عن أبي وائل، وأبي صالح، وإبراهيم التَّخَفِي؟

ج ١٢٣ : عدد من العلماء يقبلون مثل هذه العنعنات ، ويصححون حديث الأعمش عنهم وإن عنعن ، إلا إذا وُجد هناك ما يُشعر بتدليس ، فحينئذ يتوقف حتى يُنظر في تصريح للأعمش بالتحديث .



س ١٢٤ : من الذي اشتهر أنه لا يدلّس إلا عن ثقرة؟

ج ١٢٤ : هو سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ .

تنبيه :

قد يقول المحدث : خطبنا فلان ، ويقصد أنه خطب أهل بلده ، وقد أشار إلى ذلك السَّخَاوِي فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ فقال : .. كقول الحسن البصري : خطبنا ابن عباس ، وخطبنا عتبة بن غزوان ، وأراد أهل البصرة بلده ، فإنه لم يكن بها حين خطبتهما ، ونحوه في قوله : حدثنا أبو هريرة ، وقول طاوس : قدم علينا معاذ اليمن ، وأراد أهل بلده ؛ فإنه لم يدركه .



س ١٢٥ : ماذا قال القطب الحلبي بشأن العنعنات التي في

الصحيحين؟

ج ١٢٥ : قال : أكثر العلماء على أن المعنعنات التي في الصحيحين مُنزلة مُنزلة السماع ، إما لمجيئها من وجه آخر بالتصريح بالسماع ، أو

لكون المعنعن لا يدلّس إلا عن ثقة أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحققين سماع المعنعن لها.

قلت: أما ابن الصلاح والنووي فذهبا إلى أنها مجمولة على ثبوت السماع فيما عندهم، من جهة أخرى إذا كان في أحاديث الأصول لا المتابعات تحسیناً للظن بمصنفيهما يعنى ولو لم نقف نحن على ذلك لا في المستخرجات التي هي مظنة لكثير منه، ولا في غيرها، وأشار ابن دقيق العيد إلى التوقف في ذلك.



س ١٢٦ : ما المدرج؟

ج ١٢٦ : هو أن تزداد لفظة في الحديث من كلام الراوى، فيحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث؛ فيرويها كذلك، وقد يكون الإدراج في السند أو في المتن.



س ١٢٧ : مثل للمدرج في أول الحديث؟

ج ١٢٧ : حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار» فلفظ : «أسبغوا الوضوء» هنا من قول أبي هريرة، وقد جاءت صريحة فقال أبو هريرة: أسبغوا الوضوء، فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ويل للأعقاب من النار» فتبين أن لفظة : «أسبغوا الوضوء» من قول أبي هريرة.

تنبيه:

ورد «أسبغوا الوضوء» مرفوعاً من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه.



س ١٢٨ : مثل للمدرج في وسط الحديث؟

ج ١٢٨ : مثاله : حديث من مَسَّ ذَكَرَهُ أو أُنْشِيَهُ أو رَفَعَهُ فليتوضأ،
فلفظة : «أو أنشيه أو رفعه» من قول عروة.



س ١٢٩ : مَثَلٌ لِلْمُدْرَجِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ؟

ج ١٢٩ : حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : «للعبد المملوك أجران، والذي نفسى بيده لولا الجهاد والحج وبرأى لأحبيبت أن أموت وأنا مملوك» فلفظ : «والذى نفسى بيده» إلى آخر الحديث من قول أبي هريرة لاستحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك.



س ١٣٠ : مَثَلٌ لِلْمُدْرَجِ فِي الْإِسْنَادِ؟

ج ١٣٠ : مثاله : ما رواه الترمذى من طريق ابن مهدي ، عن الثوري ، عن واصل الأحذب ، ومنصور ، والأعمش ، عن أبي وائل ، عن عمرو بن شرحبيل ، عن ابن مسعود قال : قلت : «يا رسول الله! أى الذنب أعظم..» فإن رواية واصل هذه مُدْرَجَةٌ على رواية منصور والأعمش ، فإن واصلًا يرويه عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرة ، لا يذكر فيه عمرو بن شرحبيل .



س ١٣١ : كيف يعرف المدرج؟

ج ١٣١ : يُعْرَفُ الْمُدْرَجُ بِأُمُورٍ مِنْهَا:

- ١ - جمع طرق الحديث .
- ٢ - مجيئه مفصلاً من وجه آخر .
- ٣ - استحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك .
- ٤ - النص على ذلك من الراوى .

س ١٣٢ : هل حدث أحد من الصحابة عن التابعين؟

ج ١٣٢ : ثبت ذلك من عدة طرق ذكرها العراقي في «التقييد والإيضاح» ص ٧٦ .



س ١٣٣ : ما هو الحديث المَعْضَل؟

ج ١٣٣ : هو ما سقط من وسط إسناده اثنان فأكثر على التوالي .



س ١٣٤ : متى يحكم على الحديث بالاضطراب؟

ج ١٣٤ : إذا توفرت شروط ثلاثة:

١ - المخالفة .

٣ - تكافؤ الطرق ، معنى تكافؤ الطرق أن يكون هذا صحيحًا ، وهذا صحيحًا مثله ، وهذا حسنًا ، وهذا حسنًا مثله ، أما معنى عدم تكافؤ الطرق : أن يكون هذا حسنًا ، وهذا أحسن ، أو هذا صحيحًا ، وهذا أصح .

٣ - عدم إمكان الجمع .

وقد يكون الاضطراب في السند أو في المتن .



س ١٣٥ : بماذا مثل أهل العلم للمضطرب في المتن؟

ج ١٣٥ : مثلوا بتحديد الصلاة التي حدث فيها الشك في قصة ذي

اليدين .

س ١٣٦ : بماذا مثّلوا للمضطرب في السند؟

ج ١٣٦ : مثّلوا بحديث مجاهد عن الحكم بن سفيان مرفوعاً في نضح الفرج بعد الوضوء، فقد اختلف عنه على عشرة أقوال، فقليل: عن مجاهد، عن الحكم، عن أبيه، وقيل: عن مجاهد، عن الحكم، أو ابن الحكم عن أبيه، وقيل: عن مجاهد، عن رجل من ثقيف، عن أبيه.



س ١٣٧ : اذكر تعريفات العلماء للحديث الشاذ؟

ج ١٣٧ : تعريف الشافعي : فرد ثقة خالف.

الحاكم : فرد ثقة

الخليلي : فرد

الأول : تعريف الشافعي.

ابن الصلاح

الثاني : فرد ضعيف، أي تفرد الضعيف.

أي أن الشافعي يشترط أن يكون روايه ثقة خالف فيه غيره، بينما الحاكم يشترط أن يكون روايه ثقة خالف أو لم يخالف، بينما الخليلي يشترط مجرد التفرد، وابن الصلاح له تعريفان:

الأول: تعريف الشافعي.

والثاني: أن يكون روايه ضعيفاً تفرد به.

والذي عليه العمل هو تعريف الشافعي رحمه الله.



س ١٣٨ : ما الحديث المتكرر؟

ج ١٣٨ : هو ما خالف فيه الضعيف غيره .

أى أنه إذا كان هناك ثقة خالف من هو أوثق منه ، فحديث الثقة يسمى شاذاً ، وحديث الثقات يسمى محفوظاً ، وإذا كان ضعيفاً وخالف من هو أرجح منه ، فحديث الضعيف يسمى منكراً والأرجح يسمى معروفاً .

تنبيه:

بعض المتقدمين يطلقون على الحديث إنه منكر ، ويقصدون مجرد تفرد الراوى .

راجع ترجمة محمد بن إبراهيم التيمى فى مقدمة الفتح ، وانظر أيضاً حديث الاستخارة فى البخارى ، وكلام الحافظ ابن حجر الذى ذكره عليه ، وما نقله ابن حجر عن الإمام أحمد فى ذلك (فتح البارى) .
وإذا قال البخارى فى راوٍ : إنه منكر الحديث فهى من أردأ عبارات التجريح عنده .



س ١٣٩ : اذكر بعض الكتب المؤلفة فى العلل؟

ج ١٣٩ : منها العلل لابن المدينى - العلل للإمام أحمد بن حنبل - العلل لابن أبى حاتم - العلل للدارقطنى - العلل للترمذى - التتبعات للدارقطنى .

ثم كتب للسنن تعتبر كتب علل ويستفاد منها كثيراً فى جانب العلل ككتاب «السنن للنسائى» و«السنن الكبرى للبيهقى» .

س ١٤٠ : عرف زيادة الثقة؟

ج ١٤٠ : إذا تفرد الراوى بزيادة فى الحديث (فى المتن أو السند) عن بقية الرواة عن شيخ لهم تسمى هذه : زيادة ثقة ، وذلك إذا كان الراوى ثقة .



س ١٤١ : ما حكم زيادة الثقة؟

ج ١٤١ : بعضهم قبلها مطلقاً ، وبعضهم ردها مطلقاً .
وبعضهم فصل فى المسألة فقال : إن اتحد مجلس السماع لم تقبل ، وإن تعدد قبلت ، وهناك أقوال أخرى .
والذى نراه صواباً : أنه لا يحكم فيها بحكم مطرد ، بل يُنظر إلى قرائن تحيط بها نحو ثقة من زاد أو ضعفه - كثرتهم أو قلتهم - مخالفتهم أو موافقتهم .. وكذلك الحكم فى الوصل والإرسال ، وفى الرفع والوقف فيحكم للأرجح .



س ١٤٢ : مثل لزيادة الثقة؟

ج ١٤٢ : مثل بعض أهل العلم بحديث : «جُعِلَت لى الأرضُ مسجداً وطهوراً» تفرد أبو مالك الأشجعى بزيادة : «وتربتها طهوراً» .



س ١٤٣ : بماذا استدل بعض أهل العلم لتوقفهم في قبول

زيادة الثقة؟

ج ١٤٣ : استدلوا بقصة ذى اليمين مع رسول الله ﷺ ، وذلك فى

حديث «أقصر الصلاة؟ أم نسيت يا رسول الله؟» فإن رسول الله ﷺ سأل أصحابه عن مدى صحة قول ذي اليدين مع كون ذي اليدين صحابى، والصحابة عدول.



س ١٤٤ : عرف العلة القاذحة للحديث؟

ج ١٤٤ : هى سبب غامض خفى قاذح فى الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.



س ١٤٥ : عرف الحديث المقلول؟

ج ١٤٥ : هو الحديث الذى اطلع فيه على علة تقدح فى صحته مع أن الظاهر سلامته منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذى رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.



س ١٤٦ : اذكر بعض أنواع العلل؟

ج ١٤٦ : قد تكون العلة بالإرسال فى الموصول، أو الوقف فى المرفوع، أو إسقاط ضعيف بين ثقتين قد سمع أحدهما من الآخر، أو الاختلاف على رجل فى تسمية شيخه أو تجهيله، أو غير ذلك.



س ١٤٧ : ما معنى طريق الجادة؟

ج ١٤٧ : هى الطريق المعروفة مثل مالك، عن نافع، عن ابن عمر،

ويحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وسهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

□ □ □

س ١٤٨ : ماذا تفعل إذا تعارضت (أو اختلفت) طريق الجادة

مع غير الجادة؟

ج ١٤٨ : يقدم أهل العلم غير الجادة ؛ وذلك لأنها دليل على حفظ الراوى لها ، فإن فيها ما يلفت نظر الراوى لحفظها .

□ □ □

س ١٤٩ : اذكر بعض أوجه ترجيح رواية على أخرى؟

ج ١٤٩ : منها : كثرة الملازمة وطول الصحبة - كون الراوى ثقة - كون الرواة أكثر - حال الرواة عند التحديث و ...

□ □ □

س ١٥٠ : إلى كم قسم ينقسم التفرّد؟

ج ١٥٠ : ينقسم إلى قسمين :

١ - فرّد مُطلق .

٢ - فرّد نسبي .

□ □ □

س ١٥١ : عرف كل نوع؟

ج ١٥١ : الفرد المطلق :

هو أن ينفرد الراوى الواحد عن كل أحد من الثقات وغيرهم ،

كحديث: «إنما الأعمال بالنيات» تفرد به عمر عن النبي ﷺ ، وتفرد به علقمة عن عمر ، وتفرد به محمد بن إبراهيم عن علقمة ، وتفرد به يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم .

والفرد النسبي:

إما أن يكون تفرد ثقة أى لم يروه ثقة إلا فلان، وإما أن يكون تفرد به أهل بلده، وإما أن يكون تفرد به شخص بالنسبة لشخص، أى لم يروه عن فلان إلا فلان .

وقد مثل أهل العلم للنوع الأول: بحديث قراءة النبي ﷺ في الأضحى والفطر بقاف ، واقتربت الساعة ، لم يروه ثقة إلا ضمرة بن سعيد انفرد به عن عبيد الله عن أبي واقد الليثي .

والنوع الثاني: حديث: «القضاة ثلاثة»، تفرد به أهل مرو عن عبدالله ابن بريدة عن أبيه .

ومثال النوع الثالث: حديث أنس: «أن النبي ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر»، لم يروه عن بكر إلا وائل .



س ١٥٢ : ما معنى كل من الاصطلاحات الآتية:

١- الاعتبارات ٢- المتابعات ٣- الشواهد؟

ج ١٥٢ : الاعتبارات :

هى عملية البحث عن أطراف الحديث وطرقه وألفاظه .

المتابعات : تنقسم إلى قسمين :

١ - متابعة تامة، وضابطها : أن يشترك الراويان فى الشيخ .

٢ - متابعة قاصرة وضابطها : أن يشترك الراويان في شيخ الشيخ أو مَنْ بَعْدَهُ .

الشواهد : هي أن يكون معنى الحديث موجوداً في حديث آخر، والجمهور يشترطون أن يختلف الصحابي .



س ١٥٣ : ما فائدة الشواهد والمتابعات؟

ج ١٥٣ : ينجر بها ضعف الضعيف، فمثلاً سند فيه رجل صدوق وتابعه صدوق آخر، فيرتقى الحديث إلى الصحة .

وسند فيه رجل مقبول (ومعنى مقبول عند ابن حجر أنه مقبول إذا توبع وإلا فلين) تابعه مقبول آخر ، فيرتقى حديثه إلي الحسن لغيره، وإذا تابع المقبول صدوق فيرتقى الحديث إلي الصحة .

وأيضاً إذا تابع مقبول ضعيف فيرتقى إلى الحسن .

وإذا كانت كل الطرق بها ضعف (لكنه يسير) فينجر هذا الضعف بالمتابعات والشواهد .



س ١٥٤ : هل هناك من أهل العلم من لا يعمل بالشواهد

والمتابعات؟

ج ١٥٤ : هناك من أهل العلم من ينظر إلى الأسانيد استقلالاً ، ويحكم على كل إسناد بما يستحق، فإن كانت هناك جملة من الأسانيد في كل منها ضعيف ، فيحكم بضعفها ولا يقويها ببعضها، ومن هؤلاء: أبو محمد بن حزم - رحمه الله - وهو وارد أيضاً في بعض تصرفات

الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله .

إلا أن الكثير من أهل العلم يعملون بالشواهد والمتابعات فيرقون الحديث إلى غاية الصحة إذا كثرت طرقه - وإن كان فيها ضعف - إذا لم يشتد سبب الضعف ، والله تعالى أعلم .



س ١٥٥ : ما درجة الشيخين الفاضلين أحمد شاكر ، وناصر الألباني في تصحيح الأحاديث من ناحية التساهل أو التشدد ؟

ج ١٥٥ : أما الشيخ الفاضل أحمد شاكر - رحمه الله - فيجنىح إلى التساهل في الحكم على الحديث بالصحة ، ومنشأ ذلك أنه عمد إلى رجال دارت عليهم جملة هائلة من أحاديث رسول الله ﷺ ، فوثقهم ، ومن ثمَّ صحح أحاديثهم ، من هؤلاء ابن لهيعة وشهر بن حوشب وعبدالله (مكبر الاسم) بن عمر العُمري ، وليث بن أبي سليم ، وعبدالله بن صالح كاتب الليث ، ويزيد بن أبي زياد ، وهؤلاء الراجح من أمرهم أنهم أقرب إلى الضعف .

أما الشيخ ناصر الألباني - رحمه الله - فهو أحسن حالاً في هذا الجانب إلا أن عمله لا يخلو من شيء من ذلك ، ووجه ذلك : أنه يصحح الحديث في كثير من الأحيان بناء على صحة الإسناد فقط ، ولا ينظر إلى أوجه إعلاله ، وأحياناً يصحح الحديث بمجموع الطرق ، وكثرتها مع شدة ضعفها . والله تعالى أعلم .

س ١٥٦ : ما حكم حديث كل من قيل فيه : [شيخ - صالح -
يعتبر بحديثه - يكتب حديثه - لين الحديث - مسثور - مجهول الحال مقارب
الحديث] ؟

ج ١٥٦ : كل هؤلاء حديثهم يصلح في الشواهد والمتابعات .



س ١٥٧ : هل هؤلاء الذين يأتي ذكرهم يصلحون في
الشواهد أو المتابعات : [كذاب - ضعيف جداً - متروك - واه - وضاع - متهم
بالوضع] ؟

ج ١٥٧ : لا يصلح حديث هؤلاء شاهداً لغيره ولا متابعاً .



س ١٥٨ : كيف يمكن التمييز بين الرواة في حالة تشابه
أسمائهم ؟

ج ١٥٨ : يمكن ذلك بأمور منها :

١ - الرمز المرموز به بجوار كل منهم في كتاب كتقريب التهذيب
مثلاً .

٢ - الطبقات .

٣ - المشايخ والتلاميذ .

٤ - جمع طرق الحديث .

٥ - البلدان .

٦ - الاختصاص .

٧ - إذا كانا ثقتين فلا يضر .

٨ - إذا كانا ضعيفين فلا يفيد .

٩ - إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً فتوقف .



س ١٥٩ : هل هناك ما يميز به بين بعض الرواة «كسفيان الثوري مثلاً ، وسفيان بن عيينة ، ومن اسمهم هشام أو عمرو أو علقمة ، أو نحو ذلك؟

ج ١٥٩ : نعم ، هناك ما يميز به بين ذلك ، ومن أنفع الوسائل لذلك معرفة الاختصاص ، فهناك رواة مختصون بالرواية عن مشائخ معينين ، فمثلاً :

● على بن المديني ، وقتيبة بن سعيد ، ومُسَدَّد ، ومحمد بن سلام البيهقي ، والحميدي (عبدالله بن الزبير) كل هؤلاء إذا رووا عن سفيان ، فهو سفيان بن عيينة .

● ومحمد بن يوسف الفريابي ، ووَكيع بن الجراح ، ومحمد بن كثير العبدي ، وعبدالله بن المبارك ، وعبدالرحمن بن مهدي ، وقبيصة بن عقبة ، كل هؤلاء إذا رووا عن سفيان ، فهو سفيان الثوري .

● وكذلك إذا قيل : سفيان عن أبيه فهو سفيان الثوري .

● أما لتمييز من اسمه هشام من الرواة مثلاً :
فإذا كان هشام يروي عن قتادة فهو :

هشام الدستوائي

وإذا كان هشام يروى عن أنس فهو:

هشام بن زيد بن أنس حفيد أنس رضي الله عنه

وإذا كان هشام يروى عن معمر وابن جريج فهو:

هشام بن يوسف الصنعانى

وإذا كان هشام يروى عن ابن سيرين فهو:

هشام بن حسان

أما هشام الذى يروى عنه البخارى فهو:

هشام بن عبد الملك الطيالسى

وهشام الذى يروى عن أبيه هو :

هشام بن عمرو بن الزبير

كذلك هشام الذى يروى عن يحيى بن أبى كثير هو:

هشام الدستوائى

● أما بالنسبة لعمرو:

فعمرو الذى يروى عنه شعبة هو :

هو عمرو بن مرة

وعمرو الذى يروى عنه الأعمش هو :

عمرو بن مرة أيضاً

وعمرو الذى يروى عنه سفيان بن عيينة هو:

عمرو بن دينار

وعمره الذي يروى عنه ابن وهب هو :

عمره بن الحارث

● أما علقمة :

فعلقمة الذي يروى عن عمر بن الخطاب هو :

علقمة بن وقاص الليثي

وعلقمة الذي يروى عن ابن مسعود هو :

علقمة بن قيس النخعي

● وفي هذا الباب جملة من الفوائد منها :

سالم إذا روى عن أبيه فهو :

سالم بن عبدالله بن عمر

سالم إذا روى عن جابر فهو :

سالم بن أبي الجعد

● إسماعيل عن قيس هو :

إسماعيل هو ابن أبي خالد

● وقيس هو :

قيس بن أبي حازم

● شعيب عن أنس هو :

شعيب بن الحباب

● أبو اليمان عن شعيب هو :

شعيب بن أبي حمزة

● حميد عن أنس هو - في الغالب - :

حميد بن أبي حميد الطويل

● حميد عن أبي هريرة هو :

حميد بن عبد الرحمن بن عوف

● إذا جاء السند مكياً وصحابيه اسمه عبدالله فهو :

عبدالله بن عباس

● إذا جاء السند مدنياً وصحابيه اسمه عبدالله فهو :

عبدالله بن عمر

● إذا جاء السند كوفياً وصحابيه اسمه عبدالله فهو :

عبدالله بن مسعود

● إذا جاء السند مصرياً وصحابيه اسمه عبدالله فهو :

عبدالله بن عمرو بن العاص

● إذا روى أبو بردة عن عبدالله فعبدالله هو :

عبدالله بن قيس أبو موسى الأشعري

● إذا روى علقمة عن عبدالله فهو :

ابن مسعود

وهذا في غالب الأحوال ، والله تعالى أعلم.

س ١٦٠ : ما معنى قول الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في كتابه «تقريب التهذيب» : «من العاشرة أو من الحادية عشرة أو من الخامسة .. ونحو ذلك» في تراجمه للرواة؟

ج ١٦٠ : مراده من ذلك أن هذا الراوى من الطبقة العاشرة ، أو من الطبقة الحادية عشرة ، أو من الطبقة الخامسة ، وكتفصيل لذلك نقول :
إن بين رسول الله ﷺ وبين أصحاب كتب السنن تقريباً من ٢٠٠ - ٢٥٠ سنة ، فهذه المدة الزمنية بين رسول الله ﷺ وبين أصحاب الكتب قسمت تقريباً إلى عشر طبقات :

● **الطبقة الأولى هم :** الصحابة .

● **الطبقة الثانية :** طبقة كبار التابعين ، كابن المسيب ، والمُخَضَّرَمِينَ كذلك .

والمُخَضَّرَمُ : هو من أدرك الجاهلية والإسلام ، ولكنه لم ير النبي ﷺ مؤمناً به ، فمن ذلك مثلاً رجلٌ أسلم على عهد رسول الله ﷺ ، ولكنه لم يلتق برسول الله ﷺ لبعد مسافة عنه أو لعذر آخر .

أو رجل كان معاصراً لرسول الله ﷺ ، ولكنه لم يسلم إلا بعد وفاة رسول الله ﷺ .

● **الطبقة الثالثة :** هي الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين وهم طبقة روت عن عدد من أصحاب النبي ﷺ .

● **الطبقة الرابعة :** صغار التابعين : وهم طبقة تلى الطبقة المتقدمة جل روايتهم عن كبار التابعين كالزُّهري وقتادة .

● **الطبقة الخامسة :** طبقة صغرى من التابعين (وهم أصغر من

المتقدمين) ، وهم تابعون ، رأوا صحابياً أو صحابين ، ومن هؤلاء موسى ابن عقبة والأعمش .

● **الطبقة السادسة :** طبقة عاصروا الخامسة ، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج .

● **الطبقة السابعة :** طبقة كبار أتباع التابعين كمالك والثوري .

● **الطبقة الثامنة :** هي الوسطى من أتباع التابعين كابن عيينة ، وابن عُلَية .

● **الطبقة التاسعة :** هي الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كيزيد بن هارون والشافعي ، وأبي داود الطيالسي ، وعبدالرزاق .

● **الطبقة العاشرة :** كبار الآخذين عن تبع التابعين ممن لم يلق التابعين كأحمد بن حنبل .

● **الطبقة الحادية عشرة :** الطبقة الوسطى من ذلك كالذهلي ، والبخاري .

● **الطبقة الثانية عشرة :** صغار الآخذين عن تبع الأتباع كالترمذي وباقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلاً كبعض شيوخ النسائي .

وكرسم تفصيلي لذلك :

رسول الله

صلى الله عليه وسلم

١	الصحابّة
٢	كبار التابعين والمخضرمين
٣	الوسطى من التابعين
٤	صغار التابعين
٥	تابعون لم يلقوا إلا صحابياً أو اثنين
٦	تابعون لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة
٧	كبار أتباع التابعين
٨	الوسطى من أتباع التابعين
٩	صغار أتباع التابعين
١٠	كبار الآخذين عن تبع الأتباع
١١	الوسطى من الآخذين عن أتباع التابعين
١٢	صغار الآخذين عن تبع الأتباع

الفترة الزمنية بين رسول الله ﷺ وأصحاب الكتب

س ١٦١ : اذكر عدداً من رجال الطبري في تفسيره الذين دارت عليهم جملة من الأسانيد مع بيان أحوالهم باختصار؟

ج ١٦١ : أخرج الطبري - رحمه الله - في تفسيره عن عدد من الرواة وأكثر عنهم ، وفي حديث كثير منهم ضعف ، فأخرج لمحمد بن حميد الرازي (ويقول فيه : حدثنا ابن حميد) وهو ضعيف ، وأخرج لسفيان بن وكيع (ويقول فيه : حدثنا ابن وكيع أو حدثنا سفيان) وسفيان ابن وكيع قد ضعف بسبب وراق السوء الذي كان عنده .
وأخرج - رحمه الله - للمثنى بن إبراهيم الأملي ، وللآن لم نقف للمثنى هذا على ترجمة .

وفي أسانيد الطبري أيضاً (وبكثرة) أبو صالح وهو : عبدالله بن صالح كاتب الليث ، والراجح ضعفه .

وفيها أيضاً : محمد بن أبي محمد ، وهو مجهول .

وأخرج أيضاً بعض الأسانيد التالفة كما يقول : حدثني محمد بن سعد قال : حدثني أبي قال : حدثني عمي قال : حدثني أبي ، عن أبيه ، عن ابن عباس .

فمحمد بن سعد هو : محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية ابن سعد بن جنادة العوفي ، وهذا إسناد مسلسل بالضعفاء .



س ١٦٢ : وجدت لابن معين في راو واحد قولين مختلفين فعلى أى شيء يحمل الاختلاف؟

ج ١٦٢ : إما أن يكون تغير اجتهاده أو يكون هذا مثلاً ضعيفاً حينما

يُسأل عنه بالنسبة لراوٍ آخر أو العكس ، كأن يسأل عن رجلين أحدهما ثبت والآخر أدنى منه ، فيقول : هذا ثبت ، وذاك ضعيف (أى بالنسبة للأول) .



س ١٦٣ : عرف المزيد في متصل الأسانيد ، والمرسل الخفى ؟

ج ١٦٣ : قد يجئ الواحد بإسناد واحد من طريقين ، ولكن فى أحدهما زيادة راوٍ ، وهذا يشتبه على كثير من أهل الحديث ، ولا يدركه إلا النقاد ، فتارة تكون الزيادة راجحة بكثرة الراوين لها ، وتارة يُحكم بأن راوى الزيادة وهم فيها تبعاً للترجيح والنقد .

فإذا رجحت الزيادة كان النقص من نوع «الإرسال الخفى» ، وإذا رجع النقص كان الزائد من «المزيد فى متصل الأسانيد» .

مثال الأول :

حديث عبدالرزاق ، عن الثورى ، عن أبى إسحاق ، عن زيد بن شَيْعٍ بضم الياء التحتية المثناة ، وفتح الثاء المثناة ، وإسكان الياء التحتية المثناة ، وآخره عين مهملة عن حذيفة مرفوعاً : «إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين» فهو منقطع فى موضعين ؛ لأنه روى عن عبدالرزاق ، قال : حدثنى النُّعْمان ابن أبى شَيْبة ، عن الثورى ، وروى أيضاً عن الثورى ، عن شريك ، عن أبى إسحاق .

مثال الثانى :

حديث ابن المبارك قال : حدثنا سفيان ، عن عبدالرحمن بن يزيد : حدثنى بُسر بن عبدالله قال : سمعت أبا إدريس الخولانى قال : سمعت

واثلة يقول: سمعت أبا مرثد يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها» فزيادة «سفيان» و «أبي إدريس» وهم، فالوهم في زيادة «سفيان» من الراوى عن ابن المبارك، فقد رواه ثقات عن ابن المبارك عن عبدالرحمن بن يزيد بغير واسطة مع تصريح بعضهم بالسماع، والوهم في زيادة أبي إدريس من ابن المبارك فقد رواه ثقات عن عبدالرحمن بن يزيد عن بسر بغير واسطة مع تصريح بعضهم بالسماع.



س ١٦٤ : بماذا يُعرف الإرسال الخفى؟

ج ١٦٤ : يعرف بأمور منها عدم لقاء الراوى شيخه ، وإن عاصره ، أو بعدم سماعه منه أصلاً أو بعدم سماعه الخبر الذى رواه ، وإن كان سمع منه غيره .



س ١٦٥ : ما حكم رواية أهل البدع؟

ج ١٦٥ : يُقبل منهم ما لا يوافق بدعتهم (ما داموا صادقى اللهجة) أما ما يوافق بدعتهم فيتوقف فيه .



س ١٦٦ : اذكر مرتبة هذه الألفاظ عند البخارى : «سكتوا

عنه» ، «فيه نظر» و «منكر الحديث»؟

ج ١٦٦ : هذه أدنى المنازل عند البخارى وأردوها .



س ١٦٧ : ما هي أنواع تحمّل الحديث؟

ج ١٦٧ : أنواع تحمل الحديث هي :

- ١ - السَّمَاعُ .
- ٢ - القراءة على الشيخ .
- ٣ - الإجازة .
- ٤ - المناوكة .
- ٥ - المكاتبَة .
- ٦ - الإعلام .
- ٧ - الوَصِيَّة .
- ٨ - الوجادة (وهي أن يجد حديثًا بخط شخص بإسناده) .



س ١٦٨ : ما معنى الإسناد العالى والنّازل؟

ج ١٦٨ : الإسناد العالى : هو القريب من رسول الله ﷺ ، والنّازل : هو البعيد ، ثم إن العلو والنزول أقسام ، راجع «الباعث الحثيث» .



س ١٦٩ : متى يصار إلى الحكم بالنسخ؟

ج ١٦٩ : لابد أن تتوفر شروط ثلاثة وهي : (المخالفة - عدم إمكان الجمع - معرفة التاريخ) .



س ١٧٠ : من هو المخضرم؟

ج ١٧٠ : هو الذى أدرك الجاهلية والإسلام ، ولم يلق رسول الله ﷺ مؤمناً به .



س ١٧١ : من هو التابعى ؟

ج ١٧١ : هو من صحب الصحابي .

□ □ □

س ١٧٢ : من هو الصحابي ؟

ج ١٧٢ : هو من لقي رسول الله ﷺ في حال إسلام الراوى ، وإن لم تطل صحبته ، وإن لم يرو عنه شيئاً .

□ □ □

س ١٧٣ : من هم العبادلة من الصحابة ؟

ج ١٧٣ : هم عبدالله بن الزبير ، وابن عباس ، وابن عمر ، وابن عمرو بن العاص ؓ .

□ □ □

س ١٧٤ : عرف المؤلف والمختلف ؟

ج ١٧٤ : هو ما تتفق فى الخط صورته وتختلف فى اللفظ صورته ، مثال : سلام ، وسلام ، عباس وعيَّاش ، غنام وعثام .

تنبيه :

إذا أردنا الوقوف على رجال الحاكم - والدارقطنى - والطبرانى وهؤلاء المتأخرين فعلينا بكتب من التى يأتى ذكرها :

١ - «العبر فى أخبار من غبر» .

٢ - «شذرات الذهب فى أخبار من ذهب» .

٣ - «تاريخ بغداد» .

٤ - كتب التواريخ بصفة عامة .

٥ - «سير أعلام النبلاء» .



س ١٧٥ : اذكر باختصار بعض الكتب الأساسية التي تلزم طالب علم الحديث؟

ج ١٧٥ : يلزمه الآتي :

١ - كتب السنن وهى - باختصار للأهم - :

- فتح البارى شرح صحيح البخارى .
- «ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي»
- صحيح مسلم . «ترتيب محمد فؤاد»
- صحيح مسلم . «شرح النووى»
- سنن أبى داود . «تحقيق عزت عبيد الدعاس»
- عون المعبود . «شرح سنن أبى داود»
- تحفة الأحوذى . «شرح سنن الترمذى»
- سنن الترمذى . «تحقيق أحمد شاكى» .
- سنن ابن ماجه . «ترتيب محمد فؤاد»
- سنن النسائى .
- موطأ مالك . «ترتيب محمد فؤاد»
- التمهيد . «لابن عبد البر»

- مسند أحمد بن حنبل مع فهرست الشيخ ناصر الألباني .
- سنن الدارمي .
- مسند الطيالسي .
- المنتخب لعبد بن حميد .
- مسند الشافعي
- مستخرج أبي عوانة .
- الْمُتَّقَى لابن الجارود .

وإذا كان موسراً فعليه شراء أى كتاب فى السنة من الكتب ذوات الأسانيد .

٢- كتب الرجال :

- تقريب التهذيب .
- تهذيب التهذيب .
- تعجيل المنفعة . لابن حجر
- تهذيب الكمال .
- لسان الميزان .
- الكامل فى الضعفاء لابن عدى .
- الضعفاء للعقيلي
- ميزان الاعتدال .
- التاريخ الكبير للبخارى .

- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.
- العبر في أخبار من غير . الذهبي .
- تذكرة الحفاظ .
- سير أعلام النبلاء .
- الثقات . لابن حبان .
- تاريخ بغداد .
- وكذلك باقى كتب الرجال والتواريخ إن كان موسراً .

كتب البحث والمصطلح

(وستأتى كتب المصطلح فى مراجع البحث)

- تحفة الأشراف .
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (ولألفاظ القرآن) .
- ذخائر المواريث .
- مفتاح كنوز السنة .
- جامع الأصول . (وهو من كتب السنة) .
- مفتاح الصحيحين .
- موسوعة أطراف الحديث .
- لبانة القارئ فهرست لصحيح البخارى .
- فهرست مسند أحمد بن حنبل (على الحروف الهجائية) لبيونى زغلول .



- وكتب الشيخ ناصر الدين الألباني (بجملتها ففيها خير كثير وبركة في شتى النواحي).

التفسير

- تفسير ابن جرير الطبري.
- تفسير القرطبي.
- تفسير ابن أبي حاتم.
- تفسير ابن كثير.
- تفسير عبدالرزاق.
- التفسير الكبير للرازي.
- الدر المنثور للسيوطي.
- وباقي كتب تفاسير أهل السنة في حالة الاستطاعة.

كتب الفقه

- نيل الأوطار.
- سبل السلام.
- المغنى.
- المجموع شرح المذهب.
- المحلى.
- المبسوط.

كتب اللغة

- تاج العروس.

● لسان العرب .

كتب النحو

● التحفة السنية .

● قطر الندى .

● الألفية .

● مغنى اللبيب .

كتب علل الحديث

● العلل لابن أبي حاتم .

● العلل لأحمد بن حنبل .

● العلل لعلى بن المدينى .

● العلل للترمذى .

● العلل للدارقطنى .

● كتب الضعفاء والمتروكين .

هذه أشياء أساسية مختصرة تلزم طالب علم الحديث ، ويلزمه قبلها
أن يخلص العمل لوجه الله .

انتهت الأسئلة

والحمد لله رب العالمين